

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٢

الاثنين ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيركايَا (إندونيسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البند ٨٦ إلى ١٠٢ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نبدأ هذا الصباح ببعض المتكلمين الذين ما زالت أسمائهم مدرجة على قائمتنا المتجددة في إطار المجموعة المتعلقة النووية، ولم تُنح لهم الفرصة لأخذ الكلمة يوم الجمعة الماضي.

السيد الأحمد (قطر): أود في البداية أن أعرب عن تأييد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية مصر باسم المجموعة العربية، والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

يأتي اجتماع اللجنة الأولى لهذا العام في ظل انتكاسات متتالية للنظام الدولي المتعدد الأطراف لنزع السلاح والأمن الدولي، والتحديات التي تواجه آلية نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وأهم هذه التحديات فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تعتبر الركيزة الأساسية لهذا النظام، بالإضافة إلى عدم حصول أي تطورات إيجابية، وبشكل خاص، عدم إحراز تقدم نوعي في مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

لقد تزايد القلق الدولي خلال السنوات الماضية من جراء انتشار الأسلحة النووية. وقد أدى التعامل الانتقائي مع مفهوم عدم انتشار الأسلحة النووية إلى تكديس كمية مرعبة منها في الكثير من الدول، دون مراعاة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن هنا، يتضح أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تنظر بجدية إلى التزاماتها بنزع السلاح النووي، بل تعتمد الإخلال بالتزاماتها الدولية في مضمار عدم انتشار الأسلحة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



إن منطقة الشرق الأوسط لا تزال المثال الصارخ على قصور فعالية المعاهدة في تحقيق الأمن لأطرافها، إذ أنها المنطقة الوحيدة التي لم تشهد جهوداً دولية فعلية لإخلائها من الأسلحة النووية. وذلك أمر يشجع إسرائيل على حيازة قدرات نووية عسكرية خارج أية رقابة دولية. وهنا يجدر التحذير من مخاطر استمرار الصمت الدولي تجاه موقف إسرائيل التي تريد أن تلعب دور شرطي منطقة الشرق الأوسط من خلال سياساتها الرامية إلى الحفاظ على هيمنتها على امتلاك السلاح النووي، والتلميح باستعمال القوة ضد أي دولة ترغب في الحصول على الطاقة النووية. إن ما يقوض مصداقية المجتمع الدولي في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، ليس فقط صمته ورعايته لهذا الوضع الشاذ الذي دام طويلاً، وأفقد شعوب المنطقة إيمانها بفكرة عدم الانتشار النووي، بل كذلك سياسة الكيل بمكيالين التي تنهجها بعض الدول حيال حيازة هذه الأسلحة، إذ في الوقت الذي تغض فيه تلك الدول الطرف عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، فإنها تعمل على منع دول أخرى في المنطقة من الحصول على الطاقة النووية.

بناء على ما تقدم، ترى دولة قطر أن إسرائيل هي العائق أمام تحقيق هدف تخلص منطقة الشرق الأوسط من خطر وتهديد الأسلحة النووية، وألا مجال لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة الحساسة، ما دامت إسرائيل لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وما دامت ترسانتها النووية غير خاضعة للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهنا تعيد دولة قطر التأكيد على موقفها ومواقف مجموعة الدول العربية بخصوص حتمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

النووية، وتتجاهل وعودها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وأكبر دليل على الخلل المذكور هو استمرار تعاون بعض الدول النووية مع إسرائيل في المجال النووي، بل وأخطر من ذلك، قيام عدد من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمنح استثناءات لدول غير أطراف فيها دون أن تتوفر لديها السلطات القانونية لاتخاذ تلك القرارات.

إن دولة قطر، بحكم موقعها الجغرافي وتواجدها في منطقة تشهد سباقاً نحو التسلح والحصول على الأسلحة النووية، لحريصة على تنفيذ كل الصكوك الدولية المعنية بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، ومنع وصول هذه الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية.

وإن دولة قطر، كباقي دول مجلس التعاون الخليجي، منشغلة بإمكانية الانتشار العشوائي لأسلحة الدمار الشامل والعواقب الوخيمة التي يمكن أن تجلبها للمنطقة، وعلى وجه الخصوص إمكانية سقوط هذه الأسلحة بين أيدي الجهات من غير الدول، مما يعد أكبر تهديد للسلم والأمن في جميع دول العالم.

وفي هذا الصدد، قامت دولة قطر بسن عدة قوانين تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية ومراقبة تهربها، حيث أنشأت اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة، التي قامت بدورها، باقتراح مشروع قانون سيرى النور قريباً حول منع ورصد المواد النووية، بالإضافة إلى انخراطها في مشروع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل صياغة قانون شامل لتنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية في دول قطر.

إن تقاعس بعض الأطراف الدولية عن متابعة تنفيذ قرارات ونتائج دورات الاستعراض السابقة لمعاهدة عدم الانتشار النووي، ومحاولة التفرقة في مدى إلزاميتها يشكل مساساً جدياً بمصداقيتها.

أولوية قصوى لترع السلاح النووي. ونلح أيضا على أن هناك التزامات وتعهدات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين لا تزال يتعين الوفاء بها. ونحن مقتنعون أيضا بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتضمن التزامات محددة فيما يتعلق بالتفاوض بحسن نية بشأن نزع السلاح النووي، وأن مؤتمر نزع السلاح لا يزال المحفل الوحيد للتفاوض على تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي بطريقة شفافة لا رجعة فيها، ويمكن التحقق منها.

ونكرر تأكيد ما قلناه في البيان الذي أدلينا به فيما يتعلق بضرورة أن يشرع مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي - في سياق برنامج متوازن للعمل - في أقرب وقت ممكن. ونواصل الدعوة إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وندعو بلدان المرفق الثاني إلى التصديق عليها دون إبطاء.

إن الأسلحة النووية لا توفر ضمانا للأمن. وعلى نقيض ذلك فإننا نرى أن وجودها يشكل تهديدا، ويسفر استخدامها عن عواقب إنسانية كارثية. ونؤيد البيان الذي سيدي به ممثل سويسرا باسم مجموعة من البلدان لاحقا في هذا الصدد.

من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإننا نرى أن مؤتمر عام ٢٠١٢ يوفر فرصة تاريخية لإطلاق عملية تكفل جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل بطريقة مستدامة.

وشعرنا أن علينا أن نكرر التأكيد على جميع مواقفنا - مثلما فعل الكثيرون - غير أننا لا نرى قيمة إضافية للبيانات المتكررة. ونود أن نتشاطر الأفكار مع اللجنة، ونشجع جميع الوفود على الانخراط في هذه المناقشة. فنحن بحاجة إلى التفكير معا بطريقة جماعية ومرنة بشأن كيفية الاستفادة بشكل أفضل من هذه المناقشة وهذا الوقت. وهناك معلومات إضافية تسفر

ومن جهة أخرى، تشدد دولة قطر على ضرورة إعطاء الأولوية للحلول السلمية والدبلوماسية بخصوص ملف إيران النووي وعدم الجنوح إلى سياسة التهديد والتصعيد التي من شأنها أن تجلب على المنطقة ويلات حرب قد تعصف باستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وعلى الرغم من الجهود التي يقوم بها الأمين العام من أجل إنجاح المؤتمر المقرر عقده في نهاية هذه السنة في فنلندا، ووضع اللبنة الأساسية لتخليص منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، إلا أن تعنت بعض الدول وتماديها في تجاهل الإرادة الدولية لا يبعث على التفاؤل والارتياح، وينذر بفشل هذا المؤتمر في تحقيق الهدف المنشود.

ومع اقتراب انعقاد المؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، نعرب عن قلقنا البالغ من القرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية في بداية شهر أيلول/سبتمبر بعدم مشاركتها في المؤتمر، الأمر الذي يقوض الجهود الدولية الرامية إلى تخليص المنطقة من التهديد النووي، ويبين أن إسرائيل غير ملتزمة بالسلام وبتزع أسلحة الدمار الشامل، وأنها تتبّع منطق القوة في المنطقة، كما أن سياستها تؤدي إلى تأجيج التوتر والتصعيد في السباق نحو التسليح.

ولذا نحدد التأكيد على دعوتنا للمجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لتشارك في هذا المؤتمر والعمل على جعله اللبنة الأولى نحو تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

السيد الأومني (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها باسم المجموعات التي ننتمي إليها، وخاصة حركة عدم الانحياز والمجموعة العربية.

ونؤكد مجددا موقفنا، على النحو الوارد في البيان الذي أدلينا به في المناقشة العامة (انظر A/C.1/67/PV.8). ونحن نولي

مالطة، ماليزيا، مصر، المكسيك، النرويج، نيجيريا، نيوزيلندا، فضلا عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة.

يساور بلداننا قلق بالغ جراء العواقب الإنسانية التي قد تترتب عن أي استخدام للأسلحة النووية. ونرحب بالاهتمام المتزايد الذي لقيته هذه المسألة خلال السنوات القليلة الماضية. عبر المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية "عن بالغ قلقه إزاء العواقب الإنسانية الوخيمة لأي استخدام للأسلحة النووية" وأكد من جديد "ضرورة قيام جميع الدول في كل الأوقات بالتقيد بأحكام القانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي". (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)، صفحة ١٩) ونشعر بالتشجيع لأن النظر في هذه المسألة قد اكتسب أهمية أكبر في عدد من قرارات الجمعية العامة وفي محافل أخرى منذ عام ٢٠١٠.

جرى الإعراب مرارا وتكرارا عن مخاوف شديدة فيما يتعلق بالآثار الإنسانية المترتبة عن الأسلحة النووية. عندما أصبحت العواقب المروعة لاستخدامها واضحة في هيروشيما وناغازاكي، اتخذت اللجنة الدولية للصليب الأحمر موقفا واضحا يدعو إلى تدمير أسلحة "الإبادة" تلك. أثر الرعب الهائل الذي تولد جراء استخدام الأسلحة النووية، على القرار الأول الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٤٦ (القرار ١ (د-١))، وانعكس لاحقا في وثائق رئيسية متعددة الأطراف. وتشير ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى

"الدمار الذي تتزله الحرب النووية بالبشرية قاطبة، وضرورة القيام، بالتالي، ببذل جميع الجهود الممكنة لتفادي خطر مثل تلك الحرب وبتخاذ التدابير اللازمة لحفظ أمن الشعوب".

ركزت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح في عام ١٩٧٨ على أن الأسلحة النووية تشكل

عنها المواقف المتكررة في بعض الأحيان، غير أن الجوهر يبقى كما هو.

ونشجع الوفود على النظر في الأفكار معنا، على نحو يجعل هذه المناقشة التفاعلية تركز - على سبيل المثال - على تنفيذ القرارات. لقد واصلت اللجنة اعتماد مجموعة من مشاريع القرارات منذ وقت طويل على أساس سنوي في غالب الأحيان. وينبغي أن ينصب التركيز ليس على اتخاذ القرارات، إنما على تنفيذها. وعليه، ينبغي أن تركز هذه المناقشة المواضيعية الجماعية على التقدم المحرز في تنفيذ القرارات.

ومن ناحية أخرى، فإننا نقترح أيضا أنه يجب علينا - عندما يتعلق الأمر بترع السلاح النووي، على سبيل المثال - تبادل الآراء مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن الجهود التي تبذلها في مجال نزع السلاح النووي. وسيكون ذلك مفيدا للغاية بالنسبة لهذه المناقشة. ونقترح أيضا تبادل الآراء مع بعض المنظمات غير الحكومية بشأن بعض المقترحات والأفكار التي تدعو إليها. ونحن بحاجة إلى إجراء مناقشات متعمقة وتفاعلية معها في ذلك الشأن.

وينبغي أن تستمر المناقشات بشأن كيفية تعزيز فعالية عمل اللجنة، فضلا عن الإبقاء على هذه المسألة في أذهاننا وفي جدول أعمالنا. ونحن منفتحون على المزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة. وأفهم أن مناقشات كهذه قد جرت قبل بضع سنوات، ولا نرى سببا يمنع استمرارها كي يكون عملنا أكثر فعالية.

السيد لاغئر (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بأخذ الكلمة بالنيابة عن الدول التالية: الأرجنتين، إكوادور، إندونيسيا، أوروغواي، أيرلندا، أيسلندا، البرازيل، بنغلاديش، بيرو، بيلاروس، تايلند، الجزائر، جزر مارشال، جنوب أفريقيا، الدانمرك، زامبيا، ساموا، سوازيلند، سويسرا، سيراليون، شيلي، الفلبين، كازاخستان، كوستاريكا، كولومبيا، ليختنشتاين،

تحديات الأمن التقليدية. وعلاوة على ذلك، فإن الأسلحة النووية غير مفيدة في التصدي للتحديات الحالية مثل الفقر والصحة وتغير المناخ والإرهاب والجريمة عبر الحدود الوطنية. وسيبدو الأمر، في هذا الوقت الذي يجري فيه تخفيض الأموال المتاحة للرعاية الاجتماعية، والرعاية الصحية، أو التعليم، لاستخدام موارد مالية هائلة كل عام، من أجل الاحتفاظ بالترسانات النووية وتحديثها وتوسيعها، بأنه يناقض مسؤوليتنا الجماعية طبقا لمقاصد وأهداف الميثاق. وينبغي للاختيار أن يكون واضحا.

تثير أيضا الشواغل الإنسانية الخطيرة الناجمة عن القدرة التدميرية الفريدة والآثار التي لا يمكن السيطرة عليها فيما يخص مجال وزمن الأسلحة النووية مسائل قانونية هامة. وتطبق جميع قواعد القانون الإنساني الدولي بالكامل على الأسلحة النووية: لا سيما قواعد التمييز والتناسب والحماية، فضلا عن منع التسبب في إصابات مفرطة ومعاناة لا داعي لها، ومنع التسبب في وقوع ضرر واسع النطاق وحاد وطويل الأجل للبيئة.

وقد اعتمد مجلس مندوبي الصليب الأحمر الدولي وهيئة الهلال الأحمر، خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، قرارا، لا يؤكد فقط المعاناة الإنسانية البالغة الناجمة عن أي استخدام للأسلحة النووية، بل يشدد أيضا على أنه من الصعب تخيل كيف يمكن أن يكون استعمال أية أسلحة نووية متوافقا مع القانون الإنساني الدولي. ومن الأهمية بمكان عدم استخدام الأسلحة النووية مطلقا مرة أخرى، تحت أي ظرف من الظروف. وتتمثل الطريقة الوحيدة في ضمان ذلك، في التخلص التام الذي لا رجعة فيه وبشكل يمكن التحقق منه، من الأسلحة النووية، في ظل رقابة دولية فعالة، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. يجب على جميع الدول تكثيف

أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة. وبعد مرور عدة عقود على التعبير عن ذلك القلق، فلا يزال ذلك التعبير عن القلق قائما أكثر من أي وقت مضى، وسيظل كذلك ما دامت الأسلحة النووية قائمة.

وإذا ما استخدمت هذه الأسلحة، سواء عن قصد أو بشكل عرضي، ستترتب عنها عواقب إنسانية هائلة، لا يمكن تجنبها. وكما استنتجت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالفعل، ستكون المنظمات الدولية التي تقدم الإغاثة في حالة الطوارئ غير قادرة على الوفاء بولاياتها. بالإضافة إلى الوفيات المباشرة، فإن الناجين من الآثار المروعة لانفجار نووي، سيعانون معاناة بالغة. وقد أظهرت الدراسات أيضا بأن الإشعاع المنبعث حتى من سلاح نووي واحد، سيؤثر على السكان والزراعة والموارد الطبيعية في منطقة واسعة النطاق، وسيشكل أيضا تهديدا حقيقيا للأجيال المقبلة.

واستنتجت المزيد من الدراسات أن تبادل إطلاق نووي محدود، وهو في حد ذاته تناقض في المصطلحات، سيتسبب في تغير المناخ على الصعيد العالمي، وفي أثر طويل الأجل على البيئة وإنتاج الأغذية، مما سيؤدي إلى حدوث مجاعة عالمية تشمل ما يزيد عن بليون نسمة. ولدى الأسلحة النووية قدرات تدميرية تجعلها تشكل تهديدا لبقاء البشرية، وما دامت قائمة، سيظل تهديدها للبشرية قائما. ويشكل ذلك، بالإضافة إلى القيمة والأهمية السياسيتين المتصورتين، اللتين توليهما بعض الدول لتلك الأسلحة، عاملا مشجعا للانتشار وعدم الامتثال للالتزامات الدولية.

وعلاوة على ذلك، من دواعي القلق البالغ أنه، حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، لا يزال خطر الإبادة النووية جزءا من البيئة الأمنية الدولية في القرن الحادي والعشرين. وشككت العديد من الدول إلى جانب خبراء المجتمع المدني بحق، في جدوى أدوات الدمار الشامل تلك، فيما يخص مواجهة

العمل من أجل كفاءة تطوير العلوم والتكنولوجيا البيولوجية بطريقة آمنة ولصالح الجميع.

ويمثل المؤتمر الاستعراضي السابع فرصة بالغة الأهمية لصون وتحسين هذه الاتفاقية الهامة. وقد استمر بناء الزخم على نحو مطرد خلال العمل في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وواصلت الدول الأطراف العمل معا بصورة بناءة. ونجحت أيضا برامج العمل فيما بين الدورات السابقة في تحديد مجموعة واسعة من التفاهات المشتركة. فقد انضمت عشر دول إلى الاتفاقية منذ مؤتمر الاستعراض الأخير. وتحققت الاستفادة من ذلك الزخم في المؤتمر الاستعراضي السابع بهدف تحقيق مزيد من التطور التدريجي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ويسرني أن أبلغكم بأننا قد تمكنا من ترسيخ التقدم حيثما وجد واغتنمنا جميع الفرص المتاحة. وعليه، فإنني أقر بعدم إمكانية استيعاب جميع الأفكار والمقترحات المقدمة من الدول الأطراف في الوثيقة الختامية لتوافق الآراء.

وأود أن أبرز بعض المجالات التي حققنا فيها تقدما ملحوظا أثناء عقد المؤتمر الاستعراضي السابع.

لقد قرر المؤتمر الاستعراضي إنشاء قاعدة بيانات جديدة تديرها وحدة إسناد التنفيذ بهدف تلقي الطلبات والعروض المتعلقة بتقديم المساعدة ذات الصلة بالاتفاقية. وأنشأنا في ذلك السياق برنامج للرعاية بهدف تيسير مشاركة البلدان النامية في أعمال الاتفاقية. وقد اضطلعنا أيضا باستعراض الطرائق وتنقيح استمارات تبادل المعلومات عبر تدابير بناء الثقة السنوية. ويضاف إلى ذلك استعراضنا لعملية وحدة إسناد التنفيذ منذ إنشائها في عام ٢٠٠٦ وتحديد ولاية الوحدة، إلى جانب توسيع نطاق مسؤولياتها. واعتمدنا أيضا بتوافق الآراء إعلانا ختاميا يبرز أهمية وجهات النظر بشأن الاتفاقية، والدور الذي تضطلع به في دعم السلام والأمن الدوليين، فضلا عن الاتفاقات بشأن الكيفية المثلى للوفاء بالالتزامات

جهودها الرامية إلى تحريم الأسلحة النووية وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

إن المجتمع المدني يضطلع بدور حاسم في زيادة الوعي بشأن الآثار الإنسانية المدمرة، فضلا عن تداعيات القانون الإنساني الدولي المترتبة عن الأسلحة النووية. وتثير العواقب الإنسانية الوخيمة لأي استخدام للأسلحة النووية قلق المجتمع الدولي ككل. وبناء على ذلك، تضطلع الجمعية العامة بدور هام فيما يخص التصدي لهذه المسألة بطريقة شاملة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المجموعة ١، الأسلحة النووية. تشرع اللجنة الآن في المجموعة ٢، "أسلحة الدمار الشامل الأخرى".

أرحب ترحيبا حارا برئيس المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، سفير هولندا، بول فان دين إيسل، الذي سيعرض المناقشة بشأن هذه المجموعة.

السيد بول فان دين إيسل (هولندا)، رئيس المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب اللجنة الأولى بصفتي رئيس المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي عقد في جنيف خلال الفترة من ٥ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

ولست بحاجة إلى تقديم اتفاقية الأسلحة البيولوجية ؛ فجميع الوفود تدرك أهميتها باعتبارها عنصرا رئيسيا في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التصدي للتهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

تشكل الاتفاقية ركيزة أساسية للأمن الدولي، ومحفلا هاما للتصدي لمجموعة كاملة من المخاطر البيولوجية وإشراك الجهات الفاعلة ذات الصلة، فضلا عن كونها وسيلة تمكننا من

أفضل بالتماسك مع تحديد مواضيع سنوية بعينها بغية إيلاء اهتمام خاص بتركيز الجهود على استعراض التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا.

وما زلت على اقتناع بأن هناك الكثير من الإمكانيات التي ينطوي عليها برنامج العمل الحالي، عبر انتهاج واقعية طموحة. وبوسع الدول الأطراف أن تستخدم ذلك البرنامج لتعزيز طريقة عملها على الصعيد المحلي وكيفية مواكبتها للتطورات التكنولوجية. ومن شأن ذلك بدوره أن يزيد الحواجز أمام حيازة الأسلحة البيولوجية أو استخدامها، بالإضافة إلى المساعدة على ضمان مواصلة استخدام علوم الحياة حصرا لمصلحة البشرية. وأحث جميع الدول الأطراف على الاضطلاع بدورها في تشكيل مستقبل اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتخاذ خطوات ملموسة وفعالة للحد من المخاطر التي تشكلها الأسلحة البيولوجية للأمن الدولي.

ختاما، فقد أوضحت النتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي السابع بجلاء أنه - وعلى الرغم من تباين آراء وتطلعات الدول الأطراف - فإن هناك إمكانية لأن تعمل تلك الدول معا في بيئة متعددة الأطراف، وأن تحقق تقدما ملموسا معا. وإني على ثقة كاملة بأنه يتعين علينا - بفضل التوجيه الممتاز ورئاسة السفير الجزائري دلي، وعقب النجاح الذي حققه اجتماع الخبراء في تموز/يوليه - تم عقد اجتماع ناجح بالقدر ذاته للدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر. وآمل أيضا أن يشجع نجاح المؤتمر الاستعراضي السابع الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية بعد، على أن تفعل ذلك بغية إضفاء طابع عالمي بحق على الاتفاقية وعلى حظر الأسلحة البيولوجية أيضا.

وأخيرا، أشكر جميع الدول الأطراف على المشاركة النشطة والبناءة. فلها يعود الفضل في نجاح المؤتمر الاستعراضي السابع.

بموجب الاتفاقية. وأنشأ المؤتمر الاستعراضي السابع أيضا برنامج للعمل ما بين الدورات بهدف المضي قدما نحو عقد المؤتمر الاستعراضي المقبل للاتفاقية في عام ٢٠١٦.

وقد شجعت الدول - طوال فترة عملنا في العام الماضي - على التفكير بصورة واقعية طموحة. وكما حث رئيس الولايات المتحدة الأسبق، تيودور روزفلت في مقولته الشهيرة "فلتطلع إلى النجوم وأقدامك ثابتة على الأرض". وأرى أن برنامج العمل الحالي ونتائج المؤتمر الاستعراضي يشعلان كلا هذين العنصرين.

ويتسم برنامج العمل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ بالطموح فضلا عن أنه يشمل نطاق الاتفاقية كاملا. ولا تزال هناك ثلاثة بنود من جدول الأعمال معلقة: التعاون والمساعدة، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز التعاون والمساعدة بموجب المادة العاشرة، واستعراض التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا، والاستفادة من الخبرة المتوفرة في إطار الحكومات وخارجها، علاوة على تعزيز تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني.

وستنظر الدول الأطراف أيضا في كيفية تمكين المشاركة الكاملة في عملية التبادل السنوي للمعلومات عبر تدابير بناء الثقة، إلى جانب النظر في الكيفية التي يمكن بها تعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للاستخدام المزعوم للأسلحة البيولوجية. وقد تخلت الدول الأطراف بمراعاة الواقعية في نهجها. ويهدف برنامج العمل الحالي إلى مناقشة وتعزيز التفاهم المشترك، واتخاذ إجراءات فعالة بشأن المواضيع المحددة المتصلة بالتنفيذ على نحو أفضل.

وقد واصلت الدول الأطراف أيضا العمل الإيجابي الذي تم القيام به في إطار برامج العمل ما بين الدورات، فضلا على البناء عليه عند الاقتضاء. ووفرت الدول الأطراف أيضا التوجيهات اللازمة لعملها عن طريق الاتفاق على البنود الفرعية الكل بند من بنود جدول الأعمال الدائمة. وهناك أيضا شعور

أي قيود تمييزية وجميع تلك القيود، لأنها تتعارض مع نص وروح الاتفاقية.

وتعرب دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية عن القلق البالغ إزاء عدم تمكن بعض الدول الأطراف الحائزة لتلك الأسلحة من الوفاء بالتزاماتها في ما يتعلق بالتدمير الكامل لمخزونات الأسلحة الكيميائية بحلول الموعد النهائي الذي تم تمديده حتى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وبينما تؤكد أن حالات عدم الامتثال هذه تعرض مصداقية وسلامة الاتفاقية للخطر، فإنها تحث جميع الدول الأطراف الحائزة على اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان امتثالها للاتفاقية من أجل دعم مصداقيتها وسلامتها.

كما تعرب عن خيبة أملها لأنه لم يتم حتى الآن الوفاء بالتزام التدمير الكامل لجميع الأسلحة الكيميائية وتؤكد من جديد أن التحقق من تدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المتبقية، وكذلك الأسلحة الكيميائية القديمة والأسلحة الكيميائية المخلفة، ينبغي أن يظل في صدارة أولويات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتعلن دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية اقتناعها الراسخ بأن الدعم الدولي لتوفير رعاية خاصة ومساعدة لجميع الضحايا الذين يعانون من آثار التعرض للأسلحة الكيميائية يمثل ضرورة إنسانية ملحة، تتطلب اهتماما عاجلا من قبل الدول الأطراف ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وترحب، في هذا السياق، بإنشاء شبكة الدعم الدولي لضحايا الأسلحة الكيميائية وصندوق استثماري للتبرعات لهذا الغرض خلال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

كما ترحب دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بالقرار المتعلق بعناصر إطار متفق عليه للتنفيذ الكامل للمادة الحادية عشرة من الاتفاقية، والذي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وأفتح الباب الآن للوفود الراغبة في الإدلاء بتعليقات أو توجيه أسئلة. تحقيقا لتلك الغاية، سأعلق الجلسة لنتمكن من مواصلة مناقشتنا بصورة غير رسمية.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٥٥ واستؤنفت الساعة ١١/٠٠.

الباب مفتوح الآن للإدلاء ببيانات في إطار المجموعة ٢، أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا لعرض مشروع القرار .A/C.1/67/L.15

السيد كاسيدي (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الحركة، إذ تضع في اعتبارها ما تمثله أسلحة الدمار الشامل الموجودة، ولا سيما الأسلحة النووية، من تهديد للبشرية وإذ تشدد على ضرورة الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، تؤكد مجددا على الحاجة إلى منع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. وبالتالي، فإنها تؤيد رصد الحالة واتخاذ إجراءات دولية، حسب الاقتضاء.

ودول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية تؤكد مجددا إمكانية تعزيز المساهمة الفعالة للاتفاقية في السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي من خلال التنفيذ الكامل والمتوازن والفعال وغير التمييزي لجميع أحكامها. كما تؤكد مجددا على أهمية التعاون الدولي في مجال الأنشطة الكيميائية للأغراض غير المحظورة بموجب الاتفاقية وتدعو البلدان المتقدمة النمو، في هذا الصدد، إلى تعزيز التعاون الدولي لصالح الدول الأطراف من خلال نقل التكنولوجيا والمواد والمعدات للأغراض السلمية في المجال الكيميائي وإزالة

”إلى التقيد الصارم بمبادئ وأهداف بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية، و [تؤكد] من جديد الضرورة الحيوية لدعم أحكامه“.

كما تهيّب بالدول التي لا تزال لديها تحفظات على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ أن تسحبها.

السيد ثورنبري (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

تدين الدول الأعضاء في الاتحاد بشدة وجود أسلحة كيميائية وبيولوجية. ويجب منع العقاب الوحشية لاستخدامها من خلال إلزتها تماما. وفي هذا الصدد، يؤكد الاتحاد من جديد التزامه بحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والإزالة الكاملة لها، كما هو متفق عليه في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ونحن نؤيد أيضا التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للاتفاقية ونشجع العمل المستمر نحو تحقيق عالميتها.

وبينما نسلط الضوء على زيادة مشاركة الدول في الاتفاقية، فإننا ندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى أن تفعل ذلك على وجه السرعة. كما نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وتنفيذها على الصعيد الوطني.

ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ والذي أنشأ إطارا لالتهاء من تدمير الترسانات الكيميائية المتبقية، مع الحفاظ على سلامة الاتفاقية ومصادقية المنظمة. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية إلى الوفاء بالتزاماتها وفقا لأحكام الاتفاقية وتدمير ترساناتها. كما ندعو جميع الدول إلى القضاء عليها والانضمام إلى الاتفاقية فوراً ودون قيد أو شرط.

اعتمد أيضا في الدورة السادسة عشرة، معتبرة إياه خطوة إيجابية نحو تحقيق هدف التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للمادة الحادية عشرة.

وتعيد دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية التأكيد على ضرورة الاستبعاد الكامل لإمكانية أي استخدام للعوامل البكتريولوجية والسموم كأسلحة وتؤكد مجددا اقتناعها بأن استخدامها على هذا النحو سيكون أمرا يشتمل له الضمير الإنساني. وهي تقر بالأهمية الخاصة لتعزيز الاتفاقية من خلال إجراء مفاوضات متعددة الأطراف لإبرام بروتوكول ملزم قانونا وانضمام جميع دول العالم إلى الاتفاقية. وفي هذا الصدد، فإنها تحث الطرف الراض لاستئناف المفاوضات لإبرام بروتوكول كهذا إلى إعادة النظر في سياسته تجاه الاتفاقية في ضوء الطلبات المستمرة من قبل الأطراف الأخرى.

وترحب دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية بنتائج المؤتمر الاستعراضي السابع، وعلى وجه الخصوص قراره بإدراج التعاون والمساعدة باعتبارهما أحد البنود الدائمة على جدول الأعمال، ”مع التركيز بشكل خاص على تعزيز التعاون والمساعدة بموجب المادة العاشرة“. وهي ترحب أيضا بقرار المؤتمر تنفيذ نظام قاعدة البيانات لتيسير طلبات وعروض تبادل المساعدة والتعاون بين الدول الأطراف وقراره بإنشاء برنامج للرعاية، يُمول من تبرعات الدول الأطراف، من أجل دعم وزيادة مشاركة الدول الأطراف النامية في اجتماعات برنامج ما بين الدورات في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وتود حركة عدم الانحياز عرض مشروع القرار A/C.1/67/L.15، ”تدابير لدعم سلطة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥“، وتدعو جميع الوفود إلى تأييده. وبموجب الفقرة ٢، تدعو الجمعية العامة جميع الدول

المشترك للدول الأعضاء يجعل الأمريكيتين منطقة خالية من الأسلحة البيولوجية والكيميائية“.

ويؤكد الاتحاد من جديد الأهمية الأساسية لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ونؤكد للجنة استعدادنا لمواصلة التعاون بشكل نشط وبناء للنهوض بأهداف التنفيذ الكامل للاتفاقية وإضفاء الطابع العالمي عليها.

إننا نشاطر مع العديد من الدول الأخرى فكرة وضع وتنفيذ المزيد من التدابير لضمان الإنفاذ الفعلي للحظر. وتفتقر الاتفاقية إلى الوسائل اللازمة لكفالة الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها الدول الموقعة. وفي هذا الصدد، نؤيد التفاوض بشأن إبرام بروتوكول للاتفاقية، من شأنه أن ينشئ نظام تحقق فعال.

ويرحب الاتحاد بالوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء، خلال المؤتمر الاستعراضي السابع للاتفاقية الذي عقد في جنيف خلال الفترة من ٥ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ويعبر عن امتنانه للتقرير الذي قدمه رئيس المؤتمر خلال هذا الصباح.

وعلاوة على ذلك، يرحب الاتحاد بعقد حلقة العمل الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التنفيذ على الصعيد الوطني وتدابير بناء الثقة والمؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، والتي عقدت في ليما في بيرو في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بدعم من الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

إن دول الاتحاد مقتنعة بأن التدابير الوطنية تترجم الالتزامات التي تعهدت بها الدول إلى إجراءات عملية وفعالة. ولذلك، نكرر دعمنا لوحدة دعم تنفيذ الاتفاقية التي تقدم مساعدات للدول الأعضاء.

ويشير اتحاد أمم أمريكا الجنوبية إلى أن أحكام الاتفاقية ينبغي أن تُطبق بطريقة لا تعوق التنمية الاقتصادية أو التكنولوجيا للدول الأطراف أو التعاون الدولي في مجال الأنشطة الكيميائية للأغراض غير المحظورة. بموجب الاتفاقية، فضلا عن تلك ذات الصلة بالتبادل الدولي للمعلومات العلمية والتقنية والمواد الكيميائية والمعدات اللازمة لإنتاج أو تجهيز أو استخدام المواد الكيميائية للأغراض غير المحظورة. بموجب الاتفاقية.

ودول الاتحاد تعرب عن تقديرها لإسهام الأمانة الفنية للمنظمة في تطويرها وفعاليتها، مما يساعد على تحقيق الهدف والغرض من الاتفاقية وضمان التنفيذ الكامل لأحكامها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتحقق الدولي من الامتثال، في حين تتيح منتدى للتشاور والتعاون بين الدول الأطراف.

يقدر اتحاد أمم أمريكا الجنوبية المساعدة والتعاون الدوليين، اللذين تقدمهما منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لا سيما من خلال الترويج للأحداث السنوية المتعلقة بتقديم المساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية.

ويرحب اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بعقد الاجتماع الوزاري بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ١ تشرين الأول/أكتوبر هذا العام، للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للاتفاقية، ويتطلع إلى إحراز تقدم كبير خلال المؤتمر الاستعراضي الثالث المقرر عقده في لاهاي في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

وقد أعلنت بلداننا في إعلان منظمة الدول الأمريكية بشأن الأمن في الأمريكيتين، الموقع في عام ٢٠٠٣، أن ”هدفنا جعل الأمريكيتين منطقة خالية من الأسلحة البيولوجية والكيميائية“. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال القرار ٢١٠٧ لعام ٢٠٠٥، الذي اعتمدته الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، قررنا بالإجماع ”الوفاء على نحو ملموس بالالتزام

في الالتزامات القانونية المشار إليها آنفاً، تستمر إسرائيل في موقفها الرافض للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن خطة العمل المعتمدة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ تتضمن تدابير عملية بشأن الأركان الثلاثة للمعاهدة، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وترتبط هذه الأركان بخطة عمل أخرى بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط (NPT/CONF.1995/32/Part.I، المرفق)، وتوفر هذه الخطة فرصة غير مسبقة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط حيث يعكس التوازن الدقيق في تلك الوثيقة وجود صلة مباشرة بين الحاجة لانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير نووية، وانضمام جميع دول المنطقة إلى الاتفاقيات التي تحكم أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

لقد دعمت المجموعة العربية دوماً أهداف هذه الاتفاقيات وسوف تستمر في المشاركة بشكل مناسب في أعمالها. إن تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار من خلال انضمام إسرائيل لها كدولة غير نووية، سيؤدي إلى التوصل إلى وضع عالمي أكثر أمناً والحفاظ على مصداقية نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

في إطار تنفيذ الالتزامات الواردة في خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، عهد إلى أمين عام الأمم المتحدة بعقد مؤتمر إقليمي في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء "منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط". وقد وافقت الدول العربية للمرة الأولى على توسيع نطاق المنطقة لتشمل أسلحة الدمار الشامل الأخرى، بغية التغلب على ادعاءات لا أساس لها بأنه يمكن تبرير وجود قدرات نووية إسرائيلية غامضة نظراً

وفي الختام، يؤكد الاتحاد من جديد أن الاتفاقيات المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية هي صكوك قانونية دولية ذات أهمية حيوية لتوجيه الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في إطار الكفاح من أجل القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

السيد عبد الخالق (مصر): سيدي الرئيس، أود في البداية أنؤكد مجدداً ثقة المجموعة العربية في قيادتكم الحكيمة وقدرتكم على توجيه أعمال لجنتنا نحو النجاح.

تتمسك المجموعة العربية بموقفها المبدئي الثابت القاضي بأولوية التوصل إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية مع إيلاء اهتمام خاص للهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

من المهم أيضاً أن نستذكر أن أول دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لمواضيع نزع السلاح، حددت بشكل واضح ويتوافق الآراء أولويات نزع أسلحة الدمار الشامل وتوافقت على منح الأهمية القصوى في هذا الشأن لتحقيق نزع السلاح النووي.

وأكدت المجموعة العربية دوماً أنه يجب إعطاء الأولوية القصوى للتخلص من الأسلحة النووية عند تناول موضوع التخلص من أسلحة الدمار الشامل، ومع ذلك، أبدت المجموعة العربية استعداداً مماثلاً وقامت بدور فعال في الجهود المتعلقة بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل الأخرى، ومن هذا المنطلق، ترجمت المجموعة العربية هذه القناعة إلى تدابير عملية تهدف إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وذلك في إطار خطة العمل المعتمدة في إطار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (انظر (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)). ورغم تمسك المجموعة العربية بالمبادئ والأهداف المتضمنة

واتفاقية الأسلحة الكيميائية وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. وتؤدي هذه الصكوك الملزمة قانونا دورا رئيسيا في الحد من التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل. ويكتسي الامتثال الكامل لأحكام تلك الصكوك أهمية حاسمة بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى إضفاء الطابع العالمي على هذه الصكوك وتنفيذها بشكل فعال. وندعو أيضا جميع الدول إلى النظر في سحب أي تحفظات عند الانضمام إلى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥.

وتشكل اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية حجر الزاوية في الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة البيولوجية. فهي لا تحظر برامج الأسلحة البيولوجية التي ترعاها الدول فحسب، بل إن مادتيها الثالثة والرابعة تساعدان أيضا - إذا نفذتا تنفيذا كاملا من قبل جميع الدول الأطراف - على مكافحة التهديد الذي يشكله الإرهابيون.

يرحب الاتحاد الأوروبي بنتائج المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية، وعلى وجه التحديد: اعتماد جدول الأعمال الجديد للعملية ما بين الدورات حتى عام ٢٠١٦ والمقررات الأخرى المتعلقة بتعزيز الاتفاقية وتنفيذها. وتضطلع وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية بدور هام على وجه الخصوص في الحفاظ على الصلة بين الدول الأطراف والاتفاقية. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره ودعمه المستمرين للعمل الذي تضطلع به هذه الوحدة.

ويمثل تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية إحدى أولويات استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويركز الاتحاد الأوروبي على التدابير العملية لأجل تنفيذ الاستراتيجية في مجال الأسلحة البيولوجية. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ إجراءات مشتركة في سياق دعم الاتفاقية بهدف زيادة عضوية اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية فضلا عن المساعدة في تحويل

لاحتمال وجود تهديد إقليمي متمثل في أسلحة دمار شامل أخرى، وحرصت الدول العربية في الوقت نفسه على التأكد أن الفقرة الثامنة من خطة العمل تتناول أهمية تحقيق تقدم مواز على مساري نزع السلاح النووي ونزع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

تحدد المجموعة العربية التزامها بالدخول في مفاوضات جادة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وتطلع كذلك إلى المشاركة الإيجابية من جانب إسرائيل ودول أخرى في المنطقة، في هذه المفاوضات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد كوس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

يحظى هذا البيان بتأييد البلد المنضم كرواتيا والبلدان المرشحة للانضمام جمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا، وبلدي عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحهما للانضمام ألبانيا والبوسنة والهرسك، علاوة على أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

ما زال انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكلان تهديدا رئيسيا للسلام والأمن الدوليين ويستدعيان إتباع نهج عالمي. ويضيف خطر احتمال حيازة الإرهابيين للأسلحة البيولوجية أو الكيماوية بعدا آخر ذا أهمية حاسمة. وعليه، فإن من المهم للغاية تعزيز التعاون الدولي، في إطار الأمم المتحدة، وفيما بين جميع الدول الأعضاء على حد سواء، بغية التصدي لتلك التحديات.

وتتمثل الصكوك المتعددة الأطراف الرئيسية ذات الصلة بمناقشة هذه المجموعة في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية،

الدعم الهادف إلى تطوير مختلف أنشطة وأدوات التمكين على الصعيد الوطني، بما في ذلك عمليات تدابير بناء الثقة على الصعيد الوطني.

يولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة للمشاركة الكاملة من جانب جميع الدول الأطراف في تدابير بناء الثقة، لكونها آلية ملزمة سياسيا بموجب الاتفاقية. وقد مولنا عبر عملنا المشترك السابق دليلا بشأن تدابير بناء الثقة، وتنظيم حلقات عمل بشأنها، فضلا عن القيام بزيارات المساعدة. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لمسألة إجراء تقييم وتحسين آلية تدابير بناء الثقة، بوصفها جزءا من العملية ما بين المؤتمرات.

وفضلا عن ذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي تعزيز السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي في البلدان الثالثة عبر مجموعة من المشاريع الأخرى، بما في ذلك من خلال العمل المشترك دعما لمنظمة الصحة العالمية. وقد نفذ المشروع التحريبي بصورة ناجحة في عمان في العام الماضي.

وتشكل اتفاقية الأسلحة الكيميائية - بوصفها أول معاهدة دولية تنص على حظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل في إطار عملية تحقق دولي - إنجازا رئيسيا متعدد الأطراف. ولا يزال يتعين على ثمان من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اليوم، بما في ذلك اثنتان من الدول الموقعة، أن تصبح طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وما يزال الاتحاد الأوروبي يواصل حث تلك الدول الثماني على الانضمام إلى الاتفاقية في إطار سعينا المشترك إلى تخليص العالم من الأسلحة الكيميائية.

ولا يزال تدمير الأسلحة الكيميائية في إطار جدول زمني يمثل مبدءا رئيسيا للاتفاقية. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن ارتياحه لإكمال ثلاث من الدول المعلن عن حيازتها لتلك الأسلحة عملية تدمير مخزونها، وفقا لما تنص عليه الاتفاقية. وفي الوقت نفسه، يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق من عدم

التزامات الدول الأطراف إلى تشريعات وطنية ملائمة وإجراءات إدارية.

وقد حقق تنفيذ خطة العمل المشترك، الذي أنيط بمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، النتائج المتوقعة. فمنذ اعتماد خطة العمل المشترك في عام ٢٠٠٦، أصبحت عشر دول إضافية دولاً أطرافاً في الاتفاقية، واستفادت العديد من الدول من المساعدة المقدمة من خبراء الاتحاد الأوروبي في مشاريع نظمت على نحو مشترك مع وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية. وقد نفذت آخر مشاريع المساعدة هذه في أوغندا وصربيا ومدغشقر.

ومول الاتحاد الأوروبي في إطار خطتي العمل المشترك مشاريع لدعم الاتفاقية بقيمة تربو على ٢ مليون يورو. وقرر الاتحاد الأوروبي، عقب انعقاد المؤتمر الاستعراضي السابع في العام الماضي، أن يجدد التزامه بدعم اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية، فضلا عن اعتماد قرار جديد بشأن دعم الاتفاقية يكفل تقديم تبرع مالي بقيمة ١,٧ مليون يورو من أجل تنفيذ مشاريع جديدة. وسيوكل التنفيذ التقني للقرار إلى مكتب شؤون نزع السلاح مرة أخرى.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لخطط العمل الجديدة في المساعدة على تعزيز عالمية الاتفاقية، إلى جانب تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية على الصعيد الوطني، فضلا عن زيادة قدرة آلية الأمين العام للأمم المتحدة على التحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة البيولوجية والسمية. وسيكون الهدف وراء المشاريع التي ستُنظم في إطار قرار مجلس الأمن، من بين أمور أخرى، تعزيز الوعي بشأن تنفيذ الاتفاقية، ودعم الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية في تحديد الاحتياجات اللازمة للتنفيذ الوطني عبر حلقات العمل الإقليمية، وتقديم المساعدة إلى الدول الأطراف وغير الأطراف في الاتفاقية من أجل تحويل التزاماتها الدولية إلى تشريعات وطنية، وتقديم

جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية في ليبيا على نحو كامل وفوري في إطار التحقق.

إن تدمير أسلحة الماضي يجب أن يواكبه منع إنتاج أسلحة كيميائية جديدة في المستقبل. وبصفة خاصة، فإن الأحكام المتعلقة بالتحقق من الصناعة، والتنفيذ الوطني وعمليات التفتيش بالتحدي تكتسي أهمية بالغة لتحقيق أهداف عدم الانتشار في إطار الاتفاقية. وندعم بقوة أيضا الجهود الرامية إلى تعزيز المادة العاشرة بشأن تقديم المساعدة والحماية ضد الأسلحة الكيميائية.

وتوفر الممارسة الثالثة فيما يتعلق بتقديم المساعدة مثالا واضحا على ذلك النوع من النشاط في هذا المجال الأساسي. ويدرك الاتحاد الأوروبي أن من شأن تنفيذ جميع بنود الاتفاقية أن يمنع تحويل المواد الكيميائية السامة إلى الإرهابيين. وينطبق هذا بشكل خاص على الإجراءات المؤدية إلى تحسين التنفيذ على الصعيد الوطني. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول المعنية إلى أن تكفل وجود التشريعات والبنى الأساسية الضرورية لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية بشكل فعال.

ويتمثل أحد مظاهر التزام الاتحاد الأوروبي بأهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية في دعمنا المستمر لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فمنذ عام ٢٠٠٥، قدم الاتحاد الأوروبي أكثر من ٧ ملايين يورو لدعم مشاريع المنظمة بهدف تشجيع تحقيق عالمية الاتفاقية وتنفيذ الدول الأطراف لها تنفيذا كاملا. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، اعتمد الاتحاد الأوروبي قرارا جديدا للمجلس، وذلك بميزانية قدرها أكثر من مليوني يورو لتعزيز قدرات الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية ولتعزيز التعاون الدولي في ميدان الأنشطة الكيميائية، بما في ذلك تقديم الدعم للمنظمة لمسايرة التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا.

تمكن الدولتين الرئيسيتين الحائزتين لتلك الأسلحة من الوفاء بالموعد النهائي الذي تم تدميره لتدمير الأسلحة هذه. ونشجع هاتين الدولتين على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعجيل بعملية التدمير، بغية إكمال عمليات التدمير في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تستمر عمليات تدمير الأسلحة الكيميائية على نحو صادق وشفاف وفي إطار نظام التحقق القائم. وليس لدينا أي شك في التزام كلا البلدين بإكمال تدمير جميع المخزونات المعلنة في أقرب وقت ممكن.

لقد أسفر اعتراف سوريا بحيازتها مخزونات من الأسلحة الكيميائية - الذي أعلن عنه في ٢٣ تموز/يوليه هذا العام - عن موجة من الإدانة الدولية وتجدد النداءات إليها لأجل الانضمام إلى الاتفاقية. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلق بالغ إزاء وجود تلك الأسلحة في سوريا. فوجودها يدل على استمرار التهديد الذي تشكله الأسلحة الكيميائية. ويحث الاتحاد الأوروبي سوريا إلى التصرف بمسؤولية فيما يتعلق بهذه الأسلحة المقيمة، وألا تستخدمها في أي ظرف كان، فضلا عن الإبقاء عليها آمنة. ذلك أن استخدام الأسلحة الكيميائية محظور بموجب القانون الدولي العام والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥.

ونشعر بالقلق إزاء المعلومات المقدمة من ليبيا في العام الماضي فيما يتعلق باكتشاف وجود مخزونات من الأسلحة الكيميائية غير المعلنة. ونؤيد قرار مجلس الأمن ٢٠١٧ (٢٠١١) الذي أقر ضرورة تأمين وتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية في ليبيا، وفقا لالتزاماتها الدولية. ونشدد على أهمية كفالة أمن جميع المخزونات هذه. ونرحب باستئناف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنشطة التحقق في ليبيا، ونشيد بالشفافية التي أبدتها الحكومة الليبية الجديدة. ونتطلع إلى استئناف عمليات التدمير في وقت مبكر، فضلا عن تدمير

الرئيسية الأخرى لضمان الفعالية وتفاذي التداخل. ونعكف الآن على صياغة قرار جديد للمجلس، للاستمرار في تقديم الدعم إلى لجنة القرار ١٥٤٠ في تشجيع التنفيذ الكامل للقرار.

ونواصل دعم الآليات الدولية الأخرى الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، مثل الشراكة العالمية التابعة لمجموعة البلدان الثمانية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. وقد أسهم الاتحاد الأوروبي بشكل بناء في المناقشة داخل مجموعة البلدان الثمانية حول ضرورة تطوير واستكمال الشراكة العالمية، وهو يرحب بتمديدتها لما بعد عام ٢٠١٢، استناداً إلى مجالات التركيز المعلنة في مؤتمر قمة المجموعة في ماسكوكا في عام ٢٠١٠.

والاتحاد الأوروبي يساعد في بناء القدرات للتخفيف من المخاطر المرتبطة بانتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال دعم إنشاء مراكز امتياز إقليمية لمكافحة انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية ومن خلال أدواته لتحقيق الاستقرار.

وضوابط الصادرات تمثل أدوات هامة جداً لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ونحن نرى أن فريق أستراليا يقوم بدور أساسي لتحقيق هذه الغاية.

والاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء المخاطر التي يشكلها انتشار القذائف التي يمكن استخدامها لإيصال أسلحة الدمار الشامل، بما فيها القذائف التسيارية ذات المدى البعيد بشكل متزايد والمزودة بتكنولوجيات متطورة. ومما يزيد من قلقنا إجراء عدد من التجارب لإطلاق قذائف متوسطة المدى خلال السنوات الأخيرة خارج جميع الأنظمة القائمة للشفافية والإخطار المسبق وفي انتهاك لقرارات مجلس الأمن، وخاصة من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بنتائج الاجتماع الوزاري بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي عقد في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ويتطلع إلى تحقيق تقدم كبير خلال المؤتمر الاستعراضي الثالث للاتفاقية في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

وما زلنا ندعم تماماً الإجراءات المتخذة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). والقرار أساسي لإنشاء آليات فعالة لمنع ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى جهات من غير الدول. ونحث جميع الدول على الامتثال للالتزامات الملزمة قانوناً بموجب القرار، وكذلك القرارات ١٦٧٣ (٢٠٠٦) و ١٨١٠ (٢٠٠٨) و ١٩٧٧ (٢٠١١)، وتنفيذها تنفيذاً كاملاً.

والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يقضي بأن تقوم جميع الدول باتخاذ وإنفاذ تدابير فعالة لوضع ضوابط محلية ترمي إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، بما في ذلك فرض ضوابط على المواد ذات الصلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستفرض الدول أيضاً ضوابط على المرور العابر والسمسرة. وفي هذا السياق، فقد تم تعزيز نظام الاتحاد الأوروبي للرقابة على الصادرات ذات الاستخدام المزدوج من خلال لائحة المجلس المنقحة (الجماعة الأوروبية) رقم ٢٨٠٩/٤٢٨ والتي تنشئ نظاماً للجماعة يغطي الآن مراقبة صادرات الأصناف ذات الاستعمال المزدوج ونقلها والسمسرة فيها ومرورها العابر. ويجري تطبيق اللائحة، منذ دخولها حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩، في جميع الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وسنواصل تقديم دعم كبير للبلدان الأخرى لضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونحن نساعدهم العديد من البلدان على الامتثال للالتزامات، بما في ذلك من خلال العديد من أنشطة التوعية على الصعيد الإقليمي. وعند تقديم المساعدة، فإن الاتحاد الأوروبي يتعاون مع اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ ومكتب شؤون نزع السلاح والجهات المانحة

ونواصل تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الانضمام إلى أنظمة الرقابة على الصادرات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بوكاوسكاس (ليتوانيا). ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا النظر في اتخاذ خطوات أخرى متعددة الأطراف لمنع خطر انتشار القذائف ولتعزيز جهود نزع السلاح في مجال القذائف. واقتراحنا الداعي للشروع في مشاورات حول معاهدة تحظر القذائف التسيارية أرض - أرض القصيرة والمتوسطة المدى القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل لا يزال قائما.

والأحكام القانونية الدولية أمر أساسي، ولكنها لا تكفي في حد ذاتها؛ بل لا بد من تنفيذها بفعالية. ويجب على كل دولة الامتثال لالتزاماتها في مجال عدم الانتشار. والتعاون التنفيذي ضروري لمنع وإعاقة عمليات النقل غير القانوني ومراقبة الصادرات. بمزيد من الفعالية والتصدي للشبكات غير المشروعة لتحويل الوجهة والاتجار ومكافحة تمويل الانتشار.

السيد سايمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا بالطبع بيان الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية من وجهة نظر وطنية.

إن المناقشة بشأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى في غاية الأهمية بالنسبة لوفد بلدي. وهذه ليست بالقضية البسيطة. واعتراف نظام دمشق في ٢٣ تموز/يوليه من هذا العام بامتلاكه أسلحة كيميائية يظهر الطابع العاجل للتهديد. والمجتمع الدولي لديه صكوك ملزمة قانونا تتماشى مع الطابع المحدد لهذه الأنواع المختلفة من الأسلحة. وهذه الصكوك لا غنى عنها. ولا بد من إضفاء الطابع العالمي عليها والامتثال الكامل لها لمنع هذا الخطر.

يُعقد المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٣. والاتفاقية فريدة من نوعها في مجال

وما زال الاتحاد الأوروبي ينظر إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، بوصفها تدبيرا لبناء الثقة، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف باعتبارهما أفضل الأدوات المتاحة للتصدي لمشكلة انتشار القذائف. والاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا على الهدف المتعدد الأطراف والعالمي الواضح للمدونة. ونرحب بأن ١٣٤ دولة انضمت إلى المدونة حتى عام ٢٠١٢. والاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول التي لم تنضم إليها بعد إلى فعل بذلك في أقرب وقت ممكن، وبالتالي الانضمام إلى الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى القيام على نحو شامل بمنع وكبح انتشار منظومات القذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل. ونرحب أيضا بالعلاقة القوية بين الأمم المتحدة والمدونة وبجدونا أمل كبير في أن يسهم قرار الجمعية العامة لهذا العام والبيان الوزاري لدعم المدونة في زيادة تطوير هذه العلاقة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الكبير المحرز نحو التنفيذ الكامل للمدونة. ومن خلال قرار للمجلس، تم تجديده مؤخرا، يدعم الاتحاد الأوروبي العديد من المشاريع الرامية إلى تعزيز المدونة وتشجيع عالميتها وتحسين تنفيذها. وتشمل أحدث أنشطة للاتحاد الأوروبي القيام بزيارة لميناء الفضاء الأوروبي في كورو، بغيانا الفرنسية، بالتنسيق مع الرئاسة الفرنسية للمدونة في أيار/مايو ٢٠١١.

وفي المستقبل، يعتزم الاتحاد الأوروبي تنظيم مناسبات عدة، بما في ذلك برامج توعية موجهة وحلقات دراسية أوسع نطاقا لزيادة الوعي بشأن انتشار القذائف ودور المدونة، وهو يدعو البلدان الأخرى إلى تكملة هذه الجهود بأفكارها ومبادراتها.

وضوابط التصدير أمر ضروري أيضا لمنع انتشار القذائف. ونرى أن نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف يقوم بدور رئيسي

تكون مستعدة للعمل إذا طلب منها الأمين العام للأمم المتحدة ذلك. ونرحب بالإجراءات التي اتخذها مديرها العام في هذا الشأن.

تشكل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، التي عقد مؤتمرها الاستعراضي السابع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عنصرا حاسما آخر من عناصر النظام الدولي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. إنها تكرر مبدأ أساسيا للسلام والأمن الدوليين: يجب ألا تستحدث الأسلحة البيولوجية أو تنتج أو تخزن لأي سبب كان. وتحت فرنسا جميع الدول التي لم توقع المعاهدة وتصدق عليها بعد على أن تفعل ذلك، إذ أن تحقيق عالميتها حاسم الأهمية بالنسبة لبلدي.

ويرحب وفد بلدي باعتماد المؤتمر الاستعراضي السابع عملية جديدة لما بعد الدورات للتعامل بشكل مستمر مع ثلاثة موضوعات حيوية: التطورات العلمية والتكنولوجية؛ التعاون والمساعدة؛ والتنفيذ على الصعيد الوطني. وقبل المؤتمر الاستعراضي المقبل في عام ٢٠١٦، ستركز المناقشات أيضا على آلية تدابير بناء الثقة وتنفيذ المادة السابعة.

سوف تتيح الاجتماعات التي تعقد في إطار العملية الجديدة لما بعد الدورات للدول الأطراف تبادل الخبرات والمعلومات المفيدة. لكنها سوف تتيح لنا أيضا فرصة لمناقشة التدابير العملية لجعل الاتفاقية أكثر موثوقية وفعالية. ومن هذا المنطلق، ستواصل فرنسا تشجيع فكرة نظام استعراض الأقران، التي طرحت في بداية الأمر في المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في نهاية العام الماضي.

وتؤكد فرنسا مجددا، بوصفها الدولة الوديدة لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الخاص بحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية في الحرب، تمسكها بهذا الصك، الذي لا يزال حيويا، خاصة وأن الاتفاقيتين اللتين تحظران هذين النوعين لا

نزع السلاح. فهي الاتفاقية الدولية الوحيدة التي تنص على التخلص التام من فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل وتشتمل على نظام ملزم للتحقق، يسمح بالعمل من أجل مكافحة الانتشار.

واليوم، يمكننا أن نفخر بالتقدم الكبير المحرز منذ بدء نفاذ الاتفاقية، حيث جرى تدمير أكثر من ٧٦ في المائة من مخزونات الأسلحة الكيميائية التي أبلغت عنها الدول الحائزة لهذه الأسلحة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به للتخلص منها تماما. ونحث الدول الحائزة لهذه الأسلحة على الانتهاء من تدمير مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن.

ينبغي أن يمثل المؤتمر الاستعراضي الثالث في نيسان/أبريل المقبل فرصة للمحافظة على مصداقية النظام المنشأ بموجب الاتفاقية وتعزيزه، من خلال تكييفه مع تحديات القرن الحادي والعشرين. وإذ أن عملية تدمير الأسلحة الكيميائية جارية الآن على نحو حثيث، ينبغي لنا أن نركز على تحقيق هدف عدم الانتشار، الذي يقتضي تعزيز نظام التحقق الصناعي وتنفيذه على الصعيد الوطني.

ورغم أن ١٨٨ دولة هي الآن أطراف في الاتفاقية، فإن إضفاء الطابع العالمي عليها لم يكتمل بعد. ويحث بلدي جميع الدول التي لم توقع الاتفاقية وتصدق عليها بعد على أن تفعل ذلك. لا يزال الخطر الذي تشكله الأسلحة الكيميائية قائما. يمكننا أن نراه اليوم في سوريا، حيث تثير الحالة القلق بشكل خاص، بالنظر إلى مستوى العنف هناك والاعتداءات المتكررة التي يرتكبها نظام دمشق ضد شعبه.

وفي هذا الشأن، أذكر أن، رئيس الجمهورية الفرنسية قال أمام الجمعية العامة (انظر A/67/PV.6)، أن استخدام النظام للأسلحة الكيميائية ستكون له عواقب خطيرة على سوريا. وإزاء هذه الحالة، على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن

لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

ما زلنا نواجه تحديات كبيرة، رغم أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العاشرة لمدونة لاهاي لقواعد السلوك والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. ونؤيد بصفة خاصة الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على مدونة لاهاي لقواعد السلوك. ونحن مصممون على مواصلة توعية المجتمع الدولي بهذا الخطر وتعزيز الشفافية في ما يتعلق بالقذائف التسيارية.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لا تزال الولايات المتحدة يشجعها التقدم الذي أحرزته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في العمل صوب تحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية منذ بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية قبل حوالي ١٥ عاما.

تخطى اتفاقية الأسلحة الكيميائية الآن بانضمام شبه عالمي يشمل ١٨٨ دولة؛ ٧٥ في المائة من جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها دمرت وتم التحقق من تدميرها؛ وأجريت أكثر من ٧٠٠ ٤ عملية تفتيش في المواقع العسكرية والصناعية. يرجع هذا التقدم، بطبيعة الحال، إلى الجهود المتضافرة للدول الأطراف والتزامها، إلى جانب الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بقيادة مديرها العام زميلنا السابق في جنيف، السفير أحمد أوزومكو.

دمرت الولايات المتحدة بأسلوب آمن ما يقرب من ٩٠ في المائة من مخزونها من الأسلحة الكيميائية بموجب نظام التحقق التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، قبل الموعد المحدد وهو نيسان/أبريل ٢٠١٢. تواصل الولايات المتحدة التزامها الثابت باتفاقية الأسلحة الكيميائية، وسوف تواصل العمل بطريقة شفافة صوب التدمير التام للكمية الضئيلة المتبقية لدينا من الأسلحة الكيميائية.

تخطيان بعد بالطابع العالمي بصورة تامة. وتحت فرنسا جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى البروتوكول أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير، وتحت الدول التي قدمت تحفظات على سحبها.

يجب ألا يعتقد أحد أن استخدام أسلحة الدمار الشامل سيمر دون تبرير أو عقاب. ولذلك، لا تزال فرنسا تؤيد على نحو كامل آلية الأمين العام للتحقيق في استخدامها المزعوم. وتؤكد فرنسا من جديد أنها سوف تسهم، وفقا لطاقتها، في طلب محدد للمساعدة في أعمال الآلية. ولكفالة أنها تعمل بشكل جيد إذا طلب منها، سوف تنظم فرنسا دورة تدريبية للخبراء المرجح اشتراكهم. سوف تعقد في الفترة من ٤ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام في إطار الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية.

إن مسألة نظم إيصال أسلحة الدمار الشامل أساسية أيضا في هذه المناقشة. أكد مجلس الأمن مرارا، ولا سيما في القرارات ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩) و ١٩٩٧ (٢٠١١)، أن انتشار القذائف القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل يهدد السلم والأمن الدوليين. لدى المجتمع الدولي مجموعة محدودة من الصكوك لمكافحة انتشار القذائف التسيارية، وهي لا تنص على الرصد الإلزامي للأنشطة في هذا المجال.

لكننا نعلم جميعا أن البرنامجين الإيراني والكوري الشمالي على وجه الخصوص يعضيان قدما. ويبحث استمرار أنشطة الحكومة السورية المتعلقة بتطوير القذائف، ربما بمساعدة بلدان ثالثة، أيضا على القلق الشديد، ولا سيما في ضوء الأنباء التي كشفت عن برامجها لأسلحة الدمار الشامل.

ولذلك فإن القذائف تشكل شاعلا جماعيا يجب التصدي له على وجه الاستعجال. وينبغي لنا أن نكثف جهودنا الرامية إلى تعزيز فعالية الترتيبات المتعددة الأطراف، مثل مدونة

وتشيد الولايات المتحدة بالتعاون الجاري بين الأمم المتحدة والمنظمة وتشجع على مواصلة هذه الجهود.

ونكرر دعوة الحكومة السورية إلى التخلص من ترسانتها من الأسلحة الكيميائية والانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي لتحقيق هذه الغاية. وعلى النحو الوارد في ديباجة الاتفاقية، فإن جميع الدول الأطراف

”تصميما منها، من أجل البشرية جمعاء، على أن تستبعد كليا إمكانية استعمال الأسلحة الكيميائية، عن طريق تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية“.

ويجب أن نقف صفا واحدا لتحقيق هذا الهدف.

أتحول إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية. لقد كان المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في الاتفاقية فرصة لتوسيع مُخيلتنا وللمزيد من الجهد الجماعي في مواجهة خطر الأسلحة البيولوجية وفرصة لمواصلة العمل الهام المتمثل في جعل جهودنا على الصعيد الدولي متكيفة مع العالم الآخذ في التغير ومع التهديد المتغير.

وكان المؤتمر، تحت الرئاسة المتميزة للسفير فان دين إيسيل، صعبا. فلم يكن الجميع على استعداد لاغتنام الفرصة لعمل شيء جديد. ومن بين الذين كانوا على استعداد لذلك، لم يكن الجميع متفقين على ماهية هذا الشيء الجديد. غير أنه من طبائع الأمور أن تكون المناقشات المتعددة الأطراف بشأن المسائل الهامة معقدة وأن تكون هناك آراء متعارضة وأن يكون الحوار والتفاهم مهمين وأن يكون التغير غير ممكنا إلا من خلال عمليات تدريجية. ولذلك فإنه على الرغم من أن المؤتمر الاستعراضي لم يحقق كل شيء كانت حكومة بلدي تأمل بالتأكيد في تحقيقه، فإننا راضون عن النتائج ونعتقد أن الظروف مهيأة لتعزيز العمل الهام لهذا المحفل.

ولا تزال الولايات المتحدة أيضا ملتزمة التزاما تاما بعدم انتشار الأسلحة الكيميائية وبالعمل على ضمان عدم عودة ظهور الأسلحة الكيميائية. يستلزم هذا الهدف الالتزام من جميع الأطراف ومواصلة الجهود في عدد من المجالات، تشمل إضفاء الطابع العالمي. نحن ندرك أن منع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية، يتطلب إدارة تفتيش قوية ونظام موثوق للتحقق الصناعي، واشتراط جميع الدول الأطراف للنظم القانونية الداخلية اللازمة لإنفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بصورة تامة. هذه كلها مجالات بالغة الأهمية لنجاح اتفاقية الأسلحة الكيميائية والمنظمة المسؤولة عن تنفيذها.

يوفر المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل القادم فرصة جيدة لتعزيز تلك الشواغل والعمل مع الشركاء الدوليين لضمان أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية لا تزال أداة هامة لضمان السلم والأمن العالميين.

وفي حين لا نزال نفخر بإنجازات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتعاون من جانب الدول الأطراف، لا تزال هناك تحديات حقيقية وواقع مرير، مثل الاعتراف بجائزة الأسلحة الكيميائية من جانب سوريا واستعدادها المعلن لاستخدامها ردا على ”العدوان الخارجي“. أوضح الرئيس أوباما أن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا ستكون له عواقب وخيمة.

وقد أكد الأمين العام والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضا على أن استخدام الأسلحة الكيميائية سيكون عملا مشينا. وأكد غيرهما من قادة العالم على نفس هذه النقطة. والعالم يواجه الآن حالة يمثل فيها استخدام الأسلحة الكيميائية احتمالا حقيقيا للغاية. وهذه الأسلحة الكيميائية تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدولي، كما أنها تؤكد على الأهمية الحيوية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأطراف والدور الحيوي الذي يمكن أن تضطلع به في العمل لضمان التخلص من هذه الأسلحة وتعزيز الأمن الدولي.

منهجية من أجل إحراز تقدم حقيقي وتوليد الزخم اللازم للمؤتمر الاستعراضي الثامن في عام ٢٠١٦. وسيعزز هذا النهج أيضا قدرتنا على التفاعل بصورة متسقة ويمكن التنبؤ بها مع المنظمات الأخرى والجهات الفاعلة الدولية التي يهملها مجال الأمن الصحي المترابط.

ولكن التحدي الحقيقي ينتظرنا الآن. فقد هيا المؤتمر الاستعراضي الظروف، ولكن علينا نحن، الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، اتخاذ إجراءات ذات مغزى. وفي تموز/يوليه، عقدت الدول الأطراف في الاتفاقية أول مشاورات على مستوى الخبراء في إطار العملية الجديدة تحت القيادة القديرة للسفير الجزائري دلي. ووفد بلدي معجب، إجمالاً، بالجدية التي تناولت بها الوفود القضايا المثارة.

وقدم عدد من الوفود، بما في ذلك وفد بلدي، بعض المقترحات الهامة للنظر فيها خلال الاجتماع الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية الذي يعقد في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وآمل أن توحد جميع الدول الأعضاء جهودها في تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الفرصة لتعزيز الأمن الدولي والنهوض بالصحة العالمية.

وينبغي لجميع الدول الـ ١٦٥ الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية أن تعمل معا أيضا لدعم تحقيق عالمية هذه المعاهدة الهامة. وفي هذا الصدد، وبوصف حكومة بلدي إحدى الحكومات الوديدة للاتفاقية، يسرني بصفة خاصة أن أهني السفير كابوا، ممثل جزر مارشال، الذي وافق برلمانها، التتيجيلا، للتو على انضمام جزر مارشال إلى الاتفاقية. وبمجرد إيداع صكوك التصديق على النحو الواجب، ستصبح جزر مارشال الدولة الطرف الـ ١٦٦ في هذه المعاهدة المهمة. ويحدوني الأمل أن تحضر الدول الأخرى غير الأطراف مأدبة الغداء التي يستضيفها نائب رئيس اجتماعات اتفاقية الأسلحة

للمرة الأولى على الإطلاق، ترأس وزير خارجية الولايات المتحدة وفد الولايات المتحدة المشارك في المؤتمر الاستعراضي. وعندما خاطبت وزيرة الخارجية كلينتون المؤتمر، تكلمت عن كيفية تطور خطر الأسلحة البيولوجية وأهمية أن وكيف المجتمع الدولي توقعاته في مواجهة التحديات الجديدة. كما سلطت الضوء على قيمة الشفافية والجهود الرامية إلى بناء الثقة المتبادلة بين أطراف الاتفاقية؛ فنحن قد لا نتفق دائما بشأن كيفية القيام بذلك، ولكننا نتفق جميعا على أهمية أن يكون لدينا ثقة في وفاء شركائنا في المعاهدة بالتزاماتهم.

وفي إطار تلك المبادرة، استضافت الولايات المتحدة عددا من السفراء في جولة تفقدية لمجمعنا الوطني للدفاع البيولوجي في تموز/يوليه. واستضيفنا أيضا عددا كبيرا من البلدان والمنظمات وغيرها من أصحاب المصلحة في مؤتمر دولي بشأن الصحة والأمن في أيلول/سبتمبر، سلط الضوء على قيمة التعاون والتأهب.

وخلال المؤتمر الاستعراضي، دعت وزيرة الخارجية كلينتون أيضا إلى استئناف العمل في ثلاثة مجالات عامة: تعزيز تدابير التنفيذ على الصعيد الوطني لمكافحة الانتشار وخطر الإرهاب البيولوجي؛ وفهم ومعالجة الآثار المترتبة على التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك اتخاذ خطوات للاحتراز من إساءة استخدام المعارف العلمية؛ وبناء التعاون والمساعدة الدوليين، ولا سيما في اكتشاف حالات تفشي الأمراض المعدية والتصدي لها.

واعتمد المؤتمر الاستعراضي خطة عمل مدتها خمس سنوات، يجسد هيكلها هذه المجالات الرئيسية. وهي، عن قصد، مواضيع أعم مقارنة بالمواضيع التي تناولناها في الماضي. وللمرة الأولى، سيسمح لنا البرنامج الجديد بمعالجة كل موضوع من هذه المواضيع سنويا. ويعني ذلك أنه خلال دورة السنوات الخمس المقبلة، سنعود إلى نفس المسائل بصورة

اليابان ملتزمة بتدمير الأسلحة الكيميائية المخلفة في الصين وقد حققت تقدما ملموسا من خلال جهود مطردة ومستدامة. واستثمرنا موارد بشرية ومالية هائلة من أجل معالجة المهام الصعبة تقنيا والتي لم يسبق لها مثيل لتدمير هذه الأسلحة.

والنتائج واضحة. فقد دمرت اليابان حتى الآن أكثر من ٣٥ ٠٠٠ سلاح كيميائي مُخلف باستخدام مرفق تدمير متنقل وأرسلت مرفقا آخر من هذا القبيل إلى الصين، استعدادا للحولة التالية من عمليات التدمير. وعلاوة على ذلك، فإننا نحضر مجدية لإنشاء مرفق تدمير إضافي. وبالتعاون مع الصين، فإن اليابان مصممة على الانتهاء تماما من تدمير جميع الأسلحة الكيميائية المخلفة ولن تدخر وسعا لتحقيق هذه الغاية.

أسهمت اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، على غرار اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أيضا إلى حد كبير في تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال نزع السلاح. وقد استفادت البشرية من التقدم السريع المحرز في مجال التكنولوجيا الإحيائية، ولكن في الوقت نفسه، تزايدت التهديدات البيولوجية الناجمة عن إساءة استخدام التكنولوجيا والعلوم المتطورة أو استخدامها بشكل غير مشروع، لا سيما من قبل الأطراف الفاعلة من غير الدول. وفي هذا السياق، أصبح إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، أكثر أهمية من أي وقت مضى، بالنسبة للأمن الدولي.

ترحب اليابان بالوثيقة الختامية التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر الماضي. علاوة على ذلك، نأمل أن تفضي المناقشة القيمة المعقودة خلال عملية ما بين الدورات الحالية إلى تحقيق نتائج ملموسة في اتجاه المؤتمر الاستعراضي القادم، بشأن كل بند من البنود المطروحة على جدول الأعمال.

البيولوجية لعام ٢٠١٢ في مقر البعثة السويسرية، احتفاء بعالمية الاتفاقية.

السيد أمانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تساهم اتفاقية الأسلحة الكيميائية مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة في ما يتعلق بتعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال نزع السلاح بحظرها لاستحداث الأسلحة الكيميائية أو إنتاجها أو حيازتها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها أو استخدامها بطريقة يمكن التحقق منها بفعالية. وبينما نشيد كثيرا بالانضمام إلى الاتفاقية على نطاق واسع، حيث انضمت إليها ١٨٨ دولة طرفا منذ دخولها حيز النفاذ قبل ١٥ عاما، فإن تحقيق عالمية الاتفاقية قد ازداد أهمية في ضوء البيئة الأمنية الدولية الراهنة.

ونشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية لتدمير مخزونها بحسن نية. وبعد تدمير ٧٥ في المائة من جميع المخزونات المعلنة من الأسلحة الكيميائية تدميرا يمكن التحقق منه، فإن الانتهاء من عملية التدمير يبدو قريب المنال الآن. ولحين الانتهاء من ذلك، فإن تدمير الأسلحة الكيميائية سيظل الهدف الأساسي للاتفاقية.

ومن أجل مواصلة التكيف مع البيئة الأمنية الدولية المتغيرة بسرعة، حان الوقت للنظر في مستقبل الاتفاقية. وسيكون مؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، المقرر عقده في العام المقبل، فرصة مثالية للقيام بذلك. وفي ضوء الجهود العالمية الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك إلى جهات فاعلة من غير الدول، من المتوقع أن تؤدي الاتفاقية أدوارا أهم من أي وقت مضى في هذا الصدد.

وما فتئت اليابان تنفذ التزاماتها بموجب الاتفاقية، وهي تقوم بدور بناء في تعزيز التنفيذ الفعال لأهداف الاتفاقية. ونحن نأخذ التزاماتنا بموجب الاتفاقية على محمل الجد. وبالتالي، فإن

وتسبب إقرار سوريا بامتلاكها لمخزونات أسلحة كيميائية بحق في قلق بالغ، ويظهر بأن تهديد الأسلحة الكيميائية لا يزال أمرا واقعا للغاية. إن الترويج تحت سوريا على التصرف بشكل مسؤول، وعدم استخدام تلك الأسلحة المقيمة تحت أي ظرف من الظروف وتأمينها. ويمنع القانون الدولي، الملزم أيضا لسوريا، معنا تاما استخدام الأسلحة الكيميائية.

وشجعنا المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أن يكون على أهبة الاستعداد للتعاون مع أي طلب من الأمين العام، وفقا للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية واتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن الترويج ترحب بالاتفاق على ترتيب إضافي مع الأمم المتحدة. سوف يوفر المؤتمر الثالث لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية العام القادم، فرصة ممتازة لزيادة تعزيز اتفاقية الأسلحة الكيميائية. يؤدي التحقق دورا بالغ الأهمية في توفير الثقة في وفاء جميع الدول الأطراف بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب الاتفاقية. في هذا المجال، فإن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية تتبوأ الصدارة مقارنة بباقي صكوك تحديد الأسلحة. ستكون هناك حاجة متزايدة إلى التحقق، بانضمام عدد متزايد من الدول غير الأطراف إلى الاتفاقية. من الضروري أن نتأكد من احتفاظ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالقدرات اللازمة للاضطلاع بالمهام الحالية والمستقبلية، وأن تظل تشكل المستودع المعرفي للعالم في مجال الأسلحة الكيميائية.

لاستخدام الأسلحة الكيميائية آثار إنسانية خطيرة. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون قادرا على الاستجابة بسرعة إذا ما حدث الأسوأ. في إطار قيامنا بذلك، علينا أن نأخذ في الحسبان القدرات الموجودة بالفعل، وأولها تلك التي تمتلكها وكالات الإغاثة القائمة. قدمت النرويج دعما ماليا لأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا المجال

من أجل تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، كانت اليابان التي هي بلد رائد في مجال علوم الحياة، فضلا عن كونها بلدا عضوا في مجموعة البلدان المكونة من اليابان وأستراليا وكندا وجمهورية كوريا وسويسرا والنرويج ونيوزيلندا، مشاركا نشطا في المناقشة المتعلقة بمختلف المواضيع المناقشة في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد قمنا على وجه الخصوص بإرسال خبراء إلى اجتماعات اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، لتبادل خبراتنا ومعارفنا في مجالات مراقبة الأمراض، والتعليم وزيادة وعي العلماء، والمسائل الأخرى ذات الصلة.

ستواصل اليابان بذل جهودها الرامية إلى تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، مع التركيز بوجه خاص على الاستجابة للتقدم السريع الحاصل في العلوم والتكنولوجيا المرتبطة بالاتفاقية ومسائل الاستخدام المزدوج المعنية.

السيدة نيهمر (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): تشكل اتفاقية الأسلحة الكيميائية أداة رئيسية من أجل تخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل. لقد احتفلنا في الآونة الأخيرة بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لبدء دخولها حيز النفاذ، وإنجازاتها المثيرة للإعجاب. في الوقت نفسه، نقر بأن ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لضمان بلوغ الاتفاقية كامل طاقتها. والتدمير أبعد ما يكون عن الانتهاء وسيظل الهدف الأساسي خلال السنوات القادمة. إننا نشجع بقوة الدول الحائزة لهذه الأسلحة أن تبذل قصارى جهودها للوفاء بأهدافها المتعلقة بالتدمير في أقرب وقت ممكن. حتى وإن كانت الاتفاقية قد وضعت قاعدة قوية جدا ضد الأسلحة الكيميائية، يجب علينا أن نواصل بذل جهودنا الرامية إلى تحقيق عالمية الاتفاقية. ولن نحقق علما خاليا من تلك الأسلحة اللاإنسانية، إلا من خلال الانضمام العالمي للاتفاقية.

ويتمثل التحدي المشترك لاتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، في الحاجة إلى تعزيز التنفيذ الوطني للاتفاقيات. ويساور النرويج القلق إزاء العدد المرتفع نسبيا من الدول الأطراف التي لم تقم بعد بوضع وتنفيذ التدابير التشريعية والإدارية اللازمة، وتحت جميع الدول على القيام بذلك. ونحن ندرك أن بعض الدول الأعضاء بحاجة إلى المساعدة الدولية لضمان التنفيذ الكامل للاتفاقيات. وترتبط هذه المسألة ارتباطا وثيقا ببناء القدرات الوطنية وتطوير المهارات في المجالات المتصلة بالاستخدام السلمي. وإزاء هذه الخلفية، قدمت النرويج تبرعات إلى عدد من برامج المساعدة، لا سيما في أفريقيا وجنوب شرق آسيا. وستظل النرويج دولة مؤيدة قوية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وكذلك اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، اللتين نعتبرهما أداتين قيمتين في خضم جهودنا المشتركة المبذولة للقضاء على أسلحة الدمار الشامل.

ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية لنجاح اتفاقية الأسلحة الكيميائية في تعزيز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لها. ويجب أن تتلقى هذه المنظمة، وأمانتها التقنية ما تحتاجان إليه من دعم سياسي ومالي من أجل الوفاء بولائيهما. وبالمثل، نود أيضا أن نسلط الضوء على أهمية الحفاظ على قوة وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، حيث أبانت الوحدة عن قيمتها فيما يخص سلامة الاتفاقية.

وأخيرا، أود أن أقول بضع كلمات بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. إنها مسألة عاجلة. وثمة فرصة سانحة للتعامل مع جدول الأعمال هذا بطريقة وقائية. وما لم نتعامل معه قريبا، سنواجه بالتدريج عددا متزايدا من البلدان التي تتذرع بمصالح أمنية وطنية، كحجة لعدم اتخاذ إجراءات. والنرويج بالتالي على استعداد للمضي قدما بشأن المداولات المتعلقة بالكيفية التي يمكن بها منع حدوث سباق

على مر السنين، وستواصل القيام بذلك. إننا مقتنعون أيضا بإمكانية استفادة اتفاقية الأسلحة الكيميائية من زيادة إشراك أصحاب المصلحة ذوي الصلة ومنظمات المجتمع المدني في عملها من أجل ضمان الملكية والمشاركة. ومن الواضح أنه يمكننا الاستفادة من أساليب عمل اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية في هذا الصدد.

إن النرويج ترحب بالنتيجة الإيجابية والاستشرافية للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، المعقود خلال كانون الأول/ديسمبر. يجب أن يتيح لنا برنامج عملنا الجديد، الذي نغطي فيه بنودا دائمة في جدول الأعمال وموضوع الاجتماع الرابع، استكشاف سبل لإجراء المزيد لتنفيذ الاتفاقية، فضلا عن معالجة التحديات القائمة والناشئة في السنوات المقبلة.

خلال الاجتماع الأول للخبراء لعملية ما بين الدورات، أحرينا تبادلا جيدا لوجهات النظر واستفدنا من مختلف المتكلمين. وهذا يجعلنا نتطلع إلى مناقشة جوانب السياسة العامة خلال الاجتماع المقبل للدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر. وكما هو الحال مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية، يجب أن نواصل العمل نحو تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، رغم أن الاتفاقية وضعت قاعدة قوية جدا ضد الأسلحة البيولوجية.

ولا تزال زيادة عالمية وشفافية ووظيفية تدابير بناء الثقة تشكل أولوية بالنسبة للنرويج. ومن دواعي سرورنا نجاح المؤتمر الاستعراضي في تحسين أشكال تدابير بناء الثقة، والتخفيف من أعباء تقديم التقارير وزيادة المشاركة كما نأمل. مع ذلك، يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين وظيفية أشكال بناء الثقة، ولتشجيع المزيد من الدول الأطراف على القيام بذلك.

الأسلحة الكيميائية وخبراتها في سن التشريعات والنظم الوطنية المناسبة، فضلا عن الامتثال للاتفاقية وبناء القدرات الوطنية فيما يتعلق بالحماية من تلك الأسلحة.

ونظمت وزارة النفط والغاز في كازاخستان حلقات عمل واجتماعات لدول آسيا الوسطى بشأن تنفيذ الاتفاقية بصورة فعالة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن كازاخستان ليست عضوة من الناحية الرسمية في نظام المجموعة الأسترالية، فإننا أصبحنا على استعداد الآن للانضمام إلى عضوية هذه المجموعة، نظرا للعديد من التدابير الناحية التي اتخذها البلد بهدف تحسين الرقابة على الصادرات وإمكانية المرور العابر ونمو الصناعات الكيميائية والبيولوجية. وقد توصل خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمشاركون الأجانب إلى تقييم إيجابي للتقدم الذي أحرزته كازاخستان في تنفيذ الاتفاقية.

إن لبلدي مجالات جديدة للتعاون مع العديد من البلدان، ولديه أهداف رئيسية من قبيل: تطوير الخبرات عبر برنامج للتعاون في مجال البحوث البيولوجية، ومنع انتشار الأسلحة البيولوجية، تأمين مسببات الأمراض والأعراض الخطيرة عن طريق تعزيز السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي في المرافق، واحتواء مسببات الأمراض الخطيرة في مستودعات مركزية آمنة، علاوة على إزالة المعدات والبنى التحتية ذات الصلة بالأسلحة البيولوجية. وعملنا أيضا على تطوير قدرتنا على كشف وتشخيص الأمراض المعدية الطبيعية وتفشي المتعلق منها بالإرهاب البيولوجي بالإضافة إلى الاستجابة لتلك الأمراض. وعملنا أيضا على تطوير واختبار تقنيات وعلاجات التشخيص الجزيئي الجديدة بهدف توفير العلاج للأمراض المستوطنة في آسيا الوسطى.

وشعب كازاخستان الذي عانى على نحو مباشر من الآثار المروعة لأسلحة الدمار الشامل عازم على أن يكون في طليعة الكفاح العالمي ضد انتشار تلك الأسلحة الفتاكة. وعليه،

تسلح في الفضاء الخارجي ودعم مشروع القرار السنوي في الجمعية العامة، بشأن هذا الموضوع. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تتأخر في تعزيز تدابير الشفافية في الأنشطة المدنية في الفضاء الخارجي. ونحن ممتنون للعمل الذي اضطلع به الاتحاد الأوروبي بخصوص مشروع مدونة سلوك لأنشطة الفضاء الخارجي.

وأخيرا، تنضم النرويج إلى الآخرين في الدعوة إلى إضفاء الطابع العالمي الكامل على مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية.

السيدة أيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية):

إن كازاخستان تشارك البلدان الأخرى في التأكيد مجددا على الالتزام العالمي بترع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، اللذين يشكلان إحدى السياسات الرئيسية لحكومة بلدي ولسياستها الخارجية.

لقد ثابر بلدي في السنوات الأخيرة على ترجمة المعايير الدولية إلى عمل من أجل الانضمام إلى النظم الدولية الرئيسية لمراقبة الصادرات وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد كانت كازاخستان في الماضي مركزا لإنتاج الأسلحة النووية والبيولوجية وتجريبها. لكن وعقب حصولها على الاستقلال، اضطلعت الحكومة بالمهمة الأكثر صعوبة المتمثلة في تفكيك وإزالة البنى التحتية الأساسية في موقع سيميپالاتينسك لإجراء التجارب النووية ومرافق أكبر مصنع عالمي لإنتاج الأسلحة والتسليح البيولوجيين في ستيينوغورسك.

لقد وقّعت كازاخستان على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ وصدّقت عليها في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ ولم تعد تحوز أيا من تلك الأسلحة الكيميائية. وعليه، فقد أحرزت حكومة بلدي العديد من أوجه التقدم في مجال عدم انتشار الأسلحة الكيميائية والسلامة الكيميائية، بالإضافة إلى التعاون الوثيق مع منظمة حظر

وباعتماد الأمم المتحدة لمشروع القرار بتوافق الآراء كل عام، تكون قد أعربت عن تأييدها الثابت لحظر الأسلحة الكيميائية.

ونرى أن نص مشروع القرار لهذا العام يتسم بالتوازن الجيد. وقد أدخلنا تغييرين هذا العام على نص مشروع القرار. يتعلق الأول منهما بالإعراب عن ضرورة تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المتبقية في أقرب وقت ممكن. ويتعلق ثانيهما بالتنويه بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وقد ناقشنا خلال المشاورات بشأن النص، - لتي جرت في نيويورك ولاهاي على حد سواء - العديد من المقترحات التي يتعين إدراجها في مشروع قرار هذا العام. ومع ذلك، فقد توصلنا إلى عدم وجود توافق في الآراء فيما يتعلق بدعم تقديم مقترحات جديدة. وعلى نحو ما حدث في السنوات السابقة، فقد تمثل هدفنا الرئيسي في كفالة إقرار مشروع القرار بتوافق الآراء. ومن الأهمية بمكان توفير دعم الأمم المتحدة الثابت لتنفيذ الاتفاقية. وقد حظينا - أثناء المشاورات الثنائية والمشاورات غير الرسمية المفتوحة التي جرت على نطاق واسع وبحضور العديد من الوفود - على دعم واستعداد كبيرين للانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

وأود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع الوفود المشاركة في المشاورات المستفيضة بشأن مشروع قرار هذا العام، خصوصا وأن المشاورات قد أكدت مرة أخرى وجود دعم سياسي على نطاق واسع في جميع المناطق لتنفيذ جميع ركائز الاتفاقية. ويعبّر مشروع القرار المقدم اليوم عن ذلك الدعم.

وكما حدث في السنوات السابقة، فإن بولندا تفخر بمواصلة العمل بوصفها المقدم الوحيد لمشروع القرار. ويطلب

فإننا على أهبة الاستعداد لأن نكون من بين الجهات الفاعلة الرئيسية والنشطة في العمل المتعدد الأطراف الهادف إلى نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بولندا ليعرض مشروع القرار A/C.1/67/L.44.

السيد بوركوفسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أؤكد للرئيس دعم بولندا الكامل لقيادته للجنة. تؤيد بولندا تماما البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

ويشرفني ويسرني كثيرا أن أعرض باسم وفد بولندا مشروع القرار A/C.1/67/L.44 المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة". ويشكل العمل المتواصل بشأن مشروع قرار اتفاقية الأسلحة الكيميائية إسهاما ملموسا من جانب بولندا على مدى عدة سنوات بهدف تعزيز فعالية حظر الأسلحة الكيميائية. ولا يزال التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية والانضمام العالمي إليها يمثلان هدفا أساسيا للجهود التي تبذلها بولندا من أجل الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية.

إن مشروع القرار هذا وثيقة فريدة من نوعها. فهو يشدد على أهمية الاتفاقية وعالميتها، ويوفر أيضا دعم الأمم المتحدة لجميع ركائز الاتفاقية الأربع: تتمثل الركيزة الأولى في دعم تدمير جميع الأسلحة الكيميائية ووسائل إنتاجها بطريقة لا رجعة فيها. وتتمثل الركيزة الثانية في عدم انتشار الأسلحة الكيميائية، لكفالة عدم استحداث أسلحة كيميائية جديدة. وتتعلق الركيزة الثالثة بتقديم المساعدة والحماية للدول الأطراف، بهدف تمكينها من الدفاع عن نفسها ضد إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية. وتتمثل الركيزة الرابعة في التعاون الدولي من أجل تعزيز الاستخدامات السلمية للكيمياء.

في الأسبوع الماضي ركزت اللجنة على النظر في السبل الكفيلة بتخليص العالم من الأسلحة النووية، هذا هو أحد الأهداف الرئيسية بالنسبة لأيرلندا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى. غير أننا نعلم أن العبقرية البشرية طورت سبلا أخرى لإبادة نفسها، ويجب أيضا التصدي لهذه السبل.

لدينا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية واتفاقية الأسلحة الكيميائية صكان يحرمان بوضوح فئتين من الأسلحة، واستخدامهما محظور فعلا، بطبيعة الحال، بموجب بروتوكولات جنيف لعام ١٩٢٥. ومع وجود ١٨٨ دولة طرفا في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية فإنها تقترب من القبول العالمي؛ ومع وجود ١٦٥ دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية فإنها أبعد ما تكون عن هذه المرحلة. وفي كلتا الحالتين، تشجع أيرلندا بقوة جميع الدول على الانضمام إلى الأغلبية الساحقة في أقرب وقت ممكن. سوف يكون القبول العالمي للحظر التام على هذه الأسلحة إنجازا رئيسيا وإسهاما صوب السلم والأمن العالميين.

غير أن التصديق على المعاهدات وحده لا يكفي لكفالة عدم استخدام هذه الأسلحة. التنفيذ هو الذي سيحدث فرقا. وعلى سبيل المثال، فإن ٤٧ في المائة فقط من تلك الدول التي صدقت بالكامل على اتفاقية الأسلحة الكيميائية لديها تشريعات وأنظمة تنفيذ شاملة. وفي حين تقرر أيرلندا بأن هناك الكثير من الأسباب وراء هذا المعدل المنخفض نسبيا، من الواضح أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل لسد الثغرات في النظام العالمي التي قد تسمح بانتشار الأسلحة أو العناصر اللازمة لصنع الأسلحة إلى الدول أو الأطراف من غير الدول.

إن التعاون والمساعدة من أجل تطوير وسائل التنفيذ مهمان في هذا الصدد، وتعرب أيرلندا عن التقدير للأعمال التي تضطلع بها الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحقيقا لتلك الغاية. وعلى وجه الخصوص، تجدر الإشارة

وفد جمهورية بولندا أن يُعتمد مشروع القرار بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية دون تصويت.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأوفي اللجنة بمعلومات عن الاجتماع الدولي المعني بالسلامة الكيميائية والأمن الكيميائي. وسيعقد هذا الاجتماع - الذي نظمته بولندا ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية - في تارناو، في بولندا، يومي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيكون هذا الحدث محفلا دوليا رئيسيا بهدف تغطية السلامة الكيميائية والأمن الكيميائي بطريقة كلية وشاملة. ومن المتوقع أن يعمل ممثلو الدول والمنظمات الدولية، والأوساط الأكاديمية، والصناعات الكيميائية الذين سيجمعون في تارناو، على استكشاف نهج واستراتيجيات وطنية مبتكرة فيما يتعلق بالتصدي لمسائل السلامة الكيميائية والأمن الكيميائي، وتحديد الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتعزيز السلامة الكيميائية والأمن الكيميائي في جميع أنحاء العالم، فضلا عن كفالة النمو الاقتصادي والتنمية في ذات الوقت.

وسيعمل الاجتماع على تعزيز الأهداف القيّمة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وستدعم مشاركة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الجهود الرامية إلى تعزيز بناء القدرات الوطنية من أجل البحث وتطوير وتخزين وإنتاج واستخدام المواد الكيميائية بطريقة آمنة لأغراض غير محظورة بموجب الاتفاقية.

وسوف يهيئ الفرصة لزيادة احتياجات المساعدة في مجالي السلامة والأمن الكيميائيين. أتقدم بدعوة حارة إلى جميع أعضاء الأمم المتحدة لحضور الاجتماع. ستتاح مذكرة مفاهيم الاجتماع للوفود.

السيد ماكغوران (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لمنع انتشار القذائف التسيارية، إلى جانب ١٣٣ دولة أخرى. ونشجع جميع الدول على الانضمام إلى المدونة. ونعتقد أيضا أن ضوابط التصدير الفعالة يجب أن تكون عنصرا من عناصر الجهود الرامية إلى منع انتشار القذائف، وفي هذا السياق لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف دور هام.

السيدة ريمساني (لاتفيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد لاتفيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي وتؤيد تأييدا تاما سياسة الاتحاد الأوروبي في ميدان نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أسلط الضوء على بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاتفيا.

يعتبر بلدي أن من الضروري أن نعمل معا للحد من الظروف المؤدية إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد إلى الدول والجهات الفاعلة من غير الدول ومنها وفيما بينها. يوفر قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الأساس؛ الذي تلتزم جميع الدول الأعضاء بموجبه باعتماد التشريعات اللازمة لمكافحة التدفقات غير المشروعة للمواد ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل. تطبق لاتفيا، إلى جانب الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، نظاما صارما لمراقبة الصادرات على المواد ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، وبالتالي تسعى جاهدة لتلبية متطلبات القرار.

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي الانتباه إلى موضوع بعينه، لاتفيا من أصحاب المصلحة فيه بوصفها دولة مشغولة بصناعة البحر. تستخدم الدول المجال البحري استخداما مكثفا لأغراض التجارة والتبادل التجاري السلمية. وللأسف، فإنه يستخدم أيضا للاتجار غير المشروع بالمواد ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل. غير أن رصد ومنع الانتشار المحتمل في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل في البحر معقد بسبب أوجه قصور كبيرة في مجالات أساسية.

بالجهود الرامية إلى تعزيز تبادل الخبرات وتوفير المعلومات المركزة بين الأقران. ونشجع الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول على تقديم المعلومات حيثما يمكنها والاستفادة من التعاون حيثما يلزمها.

وبالمثل، تؤيد أيرلندا بشكل كامل تدابير الشفافية المتخذة في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية بوصفها وسيلة فعالة لبناء الثقة والاطمئنان بين جميع الدول الأطراف، وهي أساس ضروري لتحقيق القضاء التام على هذه الأسلحة المروعة. وتأسف أيرلندا لأنه لم يكن بالإمكان تدمير جميع الأسلحة الكيميائية ضمن الإطار الزمني الذي حددته اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونحث جميع الدول الحائزة على الوفاء بالتزاماتها بالتدمير في أسرع وقت ممكن، وفقا للمقرر ذي الصلة الذي اتخذته مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية. وفي هذا السياق، لا بد لي أن أشير أيضا إلى أن الأسلحة الكيميائية ينبغي ألا تستخدم إطلاقا بأي حال من الأحوال. وفي حين أن إعلان سوريا أنها لن تستخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبها موضع ترحيب، فإن أيرلندا تحث سوريا بقوة على أن تذهب أبعد من ذلك وليس ألا تستخدم أسلحتها أبدا ضد أحد فحسب، بل وتتخذ الترتيبات اللازمة من أجل تدميرها المتحقق منه في أقرب وقت ممكن.

كما أود أن أذكر هنا تأييدنا للتدابير المبينة في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة. من شأن التنفيذ الكامل للخطوات المحددة فيها أن تساعد لا في منع حيازة أسلحة الدمار الشامل من جانب الجماعات الإرهابية فحسب، بل وفي التنفيذ الفعال للالتزامات بموجب كل من اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

يشكل انتشار القذائف التسيارية تهديدا للسلم والأمن الدوليين، في حد ذاتها وبوصفها وسيلة محتملة لإيصال أسلحة الدمار الشامل. تتقيد أيرلندا بمدونة لاهاي لقواعد السلوك

السيدة بالاغيور لابادا (كوبا) (تكلت بالإسبانية):
يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.
يشكل وجود أسلحة الدمار الشامل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

وتؤكد كوبا مجددا موقفها المبدئي المؤيد لحظر وإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل في ظل رقابة دولية صارمة. وكوبا لا تمتلك ولا تعتزم امتلاك أي نوع من أسلحة الدمار الشامل. وكوبا، بصفتها دولة طرفا في الصكوك القانونية الدولية التي تحظر هذه الأسلحة، تؤكد مجددا التزامها القوي بالتنفيذ الكامل والفعال لجميع أحكامها.

لقد أثبتت اتفاقية الأسلحة الكيميائية أنها أداة فعالة، وينبغي المحافظة عليها. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بمساهمتها في تعزيز السلام والأمن. والتدمير الكامل الذي يمكن التحقق منه لمخزونات الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الأسلحة المخلفة، ركيزة أساسية من ركائز الاتفاقية وينبغي أن يظل كذلك.

وتمثل الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر استعراض سير العمل بالاتفاقية فرصة جديدة لإعادة التأكيد على المبادئ والأهداف الأساسية للاتفاقية والحفاظ على التوازن بين ركائزها: التدمير والتحقق، والمساعدة والتعاون الدولي. وتؤكد كوبا مجددا التزامها بالعمل مع جميع الدول الأطراف بطريقة شفافة وبناءة للتوصل إلى نتيجة إيجابية في المؤتمر الذي يُنتظر أن يسهم في تعزيز تنفيذ الاتفاقية. ونعتقد اعتقادا جازما أن المؤتمر يمكن أن يقدم حولا ملموسة للمسائل التي لا تزال دون حل.

وأفضل طريقة لتحقيق عالمية الاتفاقية هي من خلال التطبيق الكامل وغير التمييزي لجميع أحكامها. فهي مجموعة من القواعد المترابطة ولا يمكن الحفاظ على توازنها إلا إذا احترمت جميع أحكامها. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لمسألة

أولا، أود أن أذكر المراقبة البحرية، وهي شرط مسبق لتحقيق الدراية الكاملة بما يحدث في البيئة البحرية. لا تهدف آليات المراقبة البحرية الحالية إلى تحديد عمليات الاتجار المتصلة بأسلحة الدمار الشامل. والمجالات الأخرى التي نرى فيها أوجه قصور وحاجة إلى التحسين هي مراقبة الشحن البحري والاعتراض البحري.

تعتقد لاتفيا أن تحديث نظم المراقبة البحرية لتيسير الرصد الفعال للاتجار ذي الصلة بأسلحة الدمار الشامل في البحر، وتعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي، بما في ذلك توقيع الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن الاعتراض والصعود على متن السفن في البحر، من شأنه الإسهام بشكل قوي في التزامنا المشترك بمكافحة الانتشار ذي الصلة بأسلحة الدمار الشامل. يجري بذل الجهود لمعالجة هذه المسألة. أود أن أشير فحسب إلى المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. أيدت حوالي ١٠٠ دولة مبادئ المبادرة، ونأمل أن يستمر العدد في الازدياد.

لاتفيا ملتزمة بمواصلة تحسين القدرة على مكافحة التهديد المعاصر المتمثل في الانتشار ذي الصلة بأسلحة الدمار الشامل. في آذار/مارس هذا العام، استضافت لاتفيا مناسبة دولية بشأن مكافحة تهديد أسلحة الدمار الشامل في البيئة البحرية، طرحت خلالها الدول المشاركة العديد من الأفكار القيمة بشأن سبل المضي قدما لتحسين القدرات القائمة لمكافحة الانتشار البحري المتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى مسألة الأسلحة الكيميائية التي أُلقيت في بحر البلطيق منذ عقود. إنها لا تشكل شواغل بيئية وصحية فحسب، بل وشواغل تتعلق بالسلامة والأمن. يؤيد بلدي تأييدا تاما المبادرات التي تقودها ليتوانيا لزيادة الوعي الدولي بشأن هذه المسألة.

للاستمرار في إحراز تقدم في تطبيق الاتفاقية بجميع جوانبها من أجل ضمان التركيز المتوازن على أساس توافق الآراء.

يتشاطر بلدي القلق الدولي المشروع إزاء إمكانية حصول جماعات إرهابية على أسلحة الدمار الشامل. وهذا الخطر لا يمكن القضاء عليه عن طريق استخدام نهج انتقائي يقتصر على الانتشار الأفقي ويتجاهل نزع الانتشار الرأسي ونزع السلاح. وإذا أردنا حقا التصدي لإمكانية استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل، يجب علينا أن نحرز تقدما عاجلا في مجال نزع السلاح، بما في ذلك التخلص التام من هذه الأسلحة.

وكوبا تصر على أن أي تدبير يتخذه مجلس الأمن ينبغي ألا يحل محل الدور الأساسي الذي تضطلع به الجمعية العامة والمعاهدات المتعددة الأطراف السارية بخصوص أسلحة الدمار الشامل. وفي الوقت نفسه، نعيد التأكيد على أن المبادرات الانتقائية والتدابير التمييزية من قبل مجموعات من البلدان خارج الإطار المتعدد الأطراف ينبغي ألا تحل محل الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في جميع الجوانب ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل. وأخيرا، فإننا نعيد تأكيد التزامنا المستمر بإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل.

السيد برباش (ليبيا): في البداية، أعبر عن التأييد التام لما ورد في البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم المجموعة العربية، وأن أعرب عن الامتنان لإشادة المراقب عن الاتحاد الأوروبي في بيانه اليوم بالإجراءات التي اتخذها بلادي تجاه مخزون الأسلحة الكيميائية المكتشف حديثا ونعتبرها تشجيعا من الاتحاد الأوروبي للجهود المبذولة للتخلص من بقية المخزون الكيميائي.

وأود الإشارة إلى ما يلي.

التعاون الدولي المنصوص عليها في الاتفاقية. وينبغي تعزيز المادة الحادية عشرة. وثمة حاجة إلى اتفاق مُحدد من أجل التنفيذ الكامل لهذه المادة. وتؤكد كوبا من جديد التزامها باتفاقية الأسلحة البيولوجية وتؤيد جميع الجهود الرامية إلى كفالة تحقيق عالميتها. وينبغي الاستبعاد الكامل لإمكانية أي استخدام للعوامل البكتريولوجية والتكسينية كأسلحة.

والسبيل الوحيد لتعزيز وتحسين الاتفاقية يتمثل في التفاوض واعتماد بروتوكول ملزم قانونا سيكون فعالا في ما يتعلق بإنتاج ونقل واستخدام الأسلحة البيولوجية. وينبغي أن يشمل رصد جميع أحكام الاتفاقية بطريقة متوازنة وواسعة النطاق. واتفاقية الأسلحة البيولوجية كل متكامل. وبالتالي، من الضروري التعامل مع جميع أحكامها بطريقة متوازنة ومتكاملة. وفي هذا السياق، نشيد بإجراء المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف استعراضا كاملا لجميع الأحكام الاتفاقية.

وكما قيل في مناسبات عديدة، بما في ذلك وثيقة العمل المقدمة من حركة عدم الانحياز في المؤتمر الاستعراضي، نرى أن التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للمادة العاشرة أمر ضروري من أجل تحقيق أهداف ومقاصد الاتفاقية. والمؤتمر الاستعراضي السابع يمثل خطوة إلى الأمام، حيث تم اعتماد عدد من الأحكام في هذا الصدد. ويسرنا أيضا أن مسألة تعزيز التعاون بموجب المادة العاشرة ستكون موضوع الاستعراض الجاري في فترة ما بين الدورات. ونحن على ثقة بأن نتائج الاستعراض ستشمل تدابير محددة لكفالة التطبيق الكامل والفعال لهذه المادة.

وفي الوقت ذاته، نكرر التأكيد على أن فترة ما بين الدورات لا يمكن أن تكون بديلا للمناقشات بشأن تنفيذ الاتفاقية. غير أننا نعتقد أن القرارات المتخذة في المؤتمر الاستعراضي بخصوص فترة ما بين الدورات، ٢٠١٢-٢٠١٥، هي الإطار المناسب

حددتها مهلة التمديد الممنوحة من قبل المنظمة لليبيا ولبعض الدول الأخرى بنهاية عام ٢٠١٦. وسيسعى بلدي إلى التقيد بتنفيذ الخطة في الموعد المحدد ونأمل من الدول الصديقة القدرة الاستمرار في مساعدة ليبيا في هذا المجال، ونعبر لها عن الشكر والتقدير، فالشكر والتقدير موصول لكل من ساعدنا في سبيل الوفاء بالتزاماتنا.

وفي إطار ترسيخ التواصل بين ليبيا ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، قام السيد مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية برفقة وفد من الأمانة الفنية بزيارة رسمية إلى ليبيا يومي ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٢، أجرى خلالها العديد من اللقاءات تناولت سبب تنفيذ أحكام الاتفاقية على الوجه المطلوب، ودعم وتطوير التعاون بين ليبيا ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ختاماً، نؤكد مجدداً حرص ليبيا على مواصلة التعاون مع المجموعة الدولية فيما يخص جهودها الرامية إلى القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها دعماً للسلم والأمن الدوليين.

السيد وولكوت (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): لا يزال يساور أستراليا قلق بالغ جراء التهديد الذي تشكله الأسلحة الكيميائية والبيولوجية على الأمنين العالمي والإقليمي. وكما تظهر ذلك الأحداث المعاصرة، فإن هذا التهديد قائم في الوقت الراهن. ولكن يجب أن نكون واضحين، لا توجد أي ظروف تبرر استخدام هذه الأسلحة.

ويتطلب التصدي لهذا التهديد التزاماً تاماً بتعزيز تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وقراراته اللاحقة، ونظم مراقبة الصادرات ذات الصلة. كما يتطلب أيضاً استجابات ملائمة لأنشطة الانتشار على الصعيد الإقليمي.

لا شك أن إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية من الإنجازات الهامة التي حققها المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح وتقليل مخاطر أسلحة الدمار الشامل. وقد وصل عدد الدول المصادقة، كما تعلمون، على هذه الاتفاقية حتى الآن ١٨٨ دولة. ونتطلع جميعاً إلى تحقيق عالميتها بانضمام باقي الدول الثماني إليها دون استثناء. كما لا يفوتني في هذه المناسبة أن أثنى على الدور الهام الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وعلى رأسها المدير العام السيد أحمد أزومجو، لإنجاز أهداف الاتفاقية وتحقيق عالميتها والتخلص النهائي من مخزون الأسلحة الكيميائية في أقرب الآجال.

تحرص ليبيا في عهدتها الجديد على احترام كافة تعهداتها بمقتضى المواثيق الدولية الخاصة بنزع السلاح، وهي على استعداد تام للتعاون بكل مصداقية وشفافية مع المجتمع الدولي لدعم الجهود المبذولة بغية تنفيذ نصوص وأحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة، بما يؤمن خلق مناخ دولي ملائم لإحراز التقدم المطلوب للتخلص النهائي من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بصورة عامة.

وقد دأبت ليبيا على المشاركة والإسهام بإيجابية في كافة الاجتماعات الدولية التي تُعقد في إطار اتفاقيات نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

وانطلاقاً من هذه الروح، فقد سارعت ليبيا إلى إخطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بالمخزون الإضافي من الأسلحة الكيميائية المكتشف عقب إسقاط الديكتاتورية، ولم يعلن عنه النظام السابق، وتعاونت مع مفتشي المنظمة فيما يخص التحقق منه واتخذت الإجراءات اللازمة لحمايته، وكان ذلك محل تقدير المنظمة.

كما قامت ليبيا بتسليم الأمانة الفنية في المنظمة، خططها المفصلة للتخلص من باقي المخزون وفق الآجال الجديدة التي

على ذلك، وتحت جميع الدول غير الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية على الانضمام إليها بدون مزيد من التأخير. إننا نشجع بقوة جميع الدول الأطراف التي لم تنفذ بالكامل التزاماتها المترتبة عليها، بموجب المادة السابعة على مواصلة جهودها الرامية إلى إنشاء سلطة وطنية، فضلا عن سن التشريعات التي تشمل جميع المجالات الرئيسية للاتفاقية.

وتستمر أستراليا في التزامها بضمان استمرار نجاح منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعد تدمير جميع الأسلحة الكيميائية، حتى يتسنى لها، بالتعاون مع الدول الأطراف، الاستجابة لتحديات عدم الانتشار الآن وفي المستقبل، وبألا تستخدم الأسلحة الكيميائية مرة أخرى أبدا. وتتشاطر أستراليا بلا تحفظ إدانة واستنكار باقي البلدان النظر في إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف، بما في ذلك من جانب الدول التي ليست أطرافا بعد في الاتفاقية. وتعد الدورة الاستثنائية الثالثة للمؤتمر الاستعراضي لسير عمل الاتفاقية، التي ستعقد خلال شهر نيسان/أبريل القادم، فرصة هامة لإعادة تقويم ومضاعفة جهودنا.

وتقدر أستراليا اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي تشكل أساس التوافق في الآراء على الصعيد الدولي ضد الأسلحة البيولوجية، وتؤيد الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الاستخدامات السلمية لعلوم الحياة. ومثلما يستمر تطور علوم الحياة بسرعة، فإن الأهمية المعاصرة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية آخذة في التطور أيضا. وفي الواقع، أعادت نتيجة المؤتمر الاستعراضي السابع للمعاهدة، التي جرى التوصل إليها بتوافق الآراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، التأكيد على أهمية الصك في هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار المتعدد الأطراف.

إن العملية الجديدة التي تتخلل الدورات المتفق عليها في ذلك المؤتمر، تتيح فرصة خلال السنوات المقبلة، لمعالجة التنفيذ

فضلا عن رعاية وتعزيز الهياكل المتعددة الأطراف، التي تقوم عليها طموحاتنا، للقضاء إلى الأبد على آفة أسلحة الدمار الشامل، يظل من الأهمية بمكان أن تتخذ الدول التدابير اللازمة لتفادي الضلوع عن غير قصد في أنشطة الانتشار، عن طريق التوجيه المباشر للسلع المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل، أو من خلال أنشطة العبور أو إعادة الشحن أو السمسرة غير المشروعة.

في هذا الصدد، تؤيد أستراليا بقوة جمهورية كوريا، التي تعرض مرة أخرى مشروع قرارها الشامل المقدم كل سنتين، المعنون "منع ومكافحة أنشطة السمسرة غير المشروعة" (A/C.1/67/L.24). ونشجع الدعم القوي لمشروع القرار والمشاركة في تقديمه؛ ويجب ألا يسمح للسمسرة بأن تشكل ثغرة في الجهود الرامية إلى مكافحة الانتشار، سواء في مجال الأسلحة التقليدية أو في مجال أسلحة الدمار الشامل.

وتضطلع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بدور أساسي في نظام الأمن الدولي وتسهم في الجهود العالمية الرامية لعدم الانتشار. ويمكن للدول الأطراف الافتخار بإنجازات الاتفاقية، منذ دخولها حيز النفاذ. حتى الآن، جرى تدمير ٧٥ في المائة من مخزونات الأسلحة الكيميائية المصرح بها في العالم، مع التحقق من ذلك. ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية، بذل كل جهد ممكن لضمان أن يجري تدمير جميع المخزونات في أقرب وقت ممكن، على ألا يتجاوز ذلك، مواعيد المقررة لانتهاء من عمليات التدمير.

إن أستراليا ملتزمة بالعمل مع الآخرين من أجل تعزيز قوة وسلامة اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتحقيق أهداف الانضمام العالمي، بالاقتراح مع التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتدمير مجمل الأسلحة الكيميائية القائمة؛ والحفاظ على هذا الموقف من خلال نظم تحقق فعالة. كما تتعهد أستراليا بدعم تحقيق تلك الأهداف والمساعدة

الانتشار المحتملين الحصول على المواد والعتاد والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، التي يجري السعي إليها من أجل تطوير أسلحة كيميائية أو بيولوجية. وتوفر المبادئ التوجيهية المشتركة لفريق أستراليا وقوائم مراقبة الصادرات معايير دولية لمساعدة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الوفاء بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات ذات الصلة.

وسيشهد نشاطنا خلال السنة المقبلة استمرار عملية استكمال وتحسين معايير المراقبة وبرنامج التوعية على أوسع نطاق ممكن. والخبر السار هو اعتماد عدد متزايد من البلدان على عمل فريق أستراليا من أجل تعزيز نظم مراقبتها الوطنية، وبالتالي تحسين المعايير العالمية باستمرار.

لكن لا تزال ثمة تحديات. حيث تتيح التطورات العلمية، إلى جانب توفر تقنيات إنتاج متطورة بشكل متزايد، خيارات جديدة للضالعين في الانتشار. وفي الوقت نفسه، يعني التوفر الواسع النطاق للسلع المتطورة، إلى جانب الأساليب الجديدة للمشتريات، حاجتنا لأن نظل يقظين واستباقيين بشكل مستمر. وينبغي لنا ضمان معالجة تلك التحديات الجديدة، بشكل تعاوني.

السيد ملوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أشدد على الطابع البالغ الأهمية للموضوع الذي ننظر فيه، لتعزيز الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي، وأيضا نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

يؤدي السكان الدوليان، اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية دورا هاما في هذا المجال.

فهي تظهر الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الآليات المتعددة الأطراف لعدم الانتشار ونزع السلاح في تعزيز السلام الدولي.

الوطني على نحو مستدام، فضلا عن التطورات الحاصلة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والمساعدة والتعاون الدوليين. ونحن بحاجة إلى اغتنام تلك الفرصة. كما أننا بحاجة إلى استخدام فترة ما بين الدورات من أجل وضع رؤية عملية لمستقبل الاتفاقية. ونحن بحاجة إلى ضمان أن تواكب الاتفاقية التطورات الحاصلة في مجال علوم الحياة، التي أصبحت الصناعة والأوساط الأكاديمية على نحو متزايد، دافعا رئيسيا لها. وعلينا أيضا أن نبذل جهدا أكبر لضمان أن تصبح جميع الدول أطرافا في الاتفاقية، وتتقاسم المسؤوليات، ولكن أيضا فوائد هذه الاتفاقية الفريدة، التي تجمع بين الأمن وقضايا الصحة العامة.

ويمكن للتبادل الإقليمي أيضا تكملة وتعزيز جهودنا المتعددة الأطراف المبذولة في جنيف. وسوف تواصل أستراليا الاضطلاع بدور نشط في هذا الصدد. على سبيل المثال، شاركت الفلبين والولايات المتحدة وأستراليا في رئاسة المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا في مانila بشأن الاستعداد والاستجابة للحوادث البيولوجية. ومن خلال الجمع بين ممثلي قطاعات الصحة وإدارة حالات الطوارئ، وإنفاذ القوانين واستتباب الأمن، في البلدان الأعضاء في المنتدى، أكدت حلقة العمل، قيمة العمل الإقليمي العملي، من أجل ضمان التنفيذ الأفضل للاتفاقية.

وينعكس التزام أستراليا بتعزيز عدم الانتشار في دعمها النشط لمجموعة من التدابير الإضافية، على سبيل المثال، الترتيبات الدولية لوضع أفضل ممارسات المراقبة على الصعيد العالمي، على المواد المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل، ووسائل تكنولوجيا القذائف التسيارية. ونحن نشرك أيضا بنشاط في تعزيز القدرات اللازمة لوضع ضوابط على التصدير والاستيراد والمرور العابر والشحن العابر للسلع والتكنولوجيات الحساسة.

إننا نرأس فريق أستراليا، وهو فريق تعاوني وطوعي يعزز الأمن العالمي، ويجعل من الصعب وأكثر تكلفة للمتسببين في

ولا شك أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي إحدى أنجح الآليات المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. وبالنسبة لنا، فإن تدمير الأسلحة الكيميائية وعدم انتشارها يمثلان مجالا ذا أولوية في أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونكرر تأكيد التزامنا بتحقيق الهدف الأساسي للاتفاقية: التدمير الكامل للأسلحة الكيميائية.

ونحن على استعداد لبذل قصارى جهدنا من أجل تدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية الروسية في أقرب وقت ممكن، وفي إطار إشراف دولي. وتوجد حاليا في روسيا ستة مواقع لتدمير الأسلحة الكيميائية. وسنطلق في بداية عام ٢٠١٣ الموقع السابع والأخير لتدمير تلك الأسلحة. لد دمرنا بالفعل ما يزيد على ٧٠ في المائة من مخزوناتنا: وهي ما يربو على ٢٧ ٠٠٠ طن من المواد السامة. ونواصل أيضا زيادة اعتمادات الميزانية المخصصة لترع الأسلحة الكيميائية، علاوة على إيجاد مصادر إضافية لتوفير التمويل اللازم للبرنامج الروسي المتخصص في هذه المسائل.

ونشعر بالارتياح عموما للقرار التوفيقي الذي تم التوصل إليه في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير عملية اتفاقية الأسلحة الكيميائية بشأن ما يسمى مشكلة عام ٢٠١٢. وعلى الرغم من أننا لا نعتبر أن ذلك القرار كان مُرضيا بشكل كامل، فقد أيدنا اتخاذه من أجل الحفاظ على نزاهة الاتفاقية وسلطانها، علاوة على تعزيز فعالية العمل الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعقب الإعلان عن تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المنتشرة في العالم، فإن مسألة عدم الانتشار تغدو أكثر أهمية في ذلك العمل.

وأخيرا، ندعو جميع البلدان لا تزال خارج النطاق القانوني للاتفاقية، إلى التوقيع عليها على الفور. وينبغي أن تنفذ الدول الأطراف أحكام الاتفاقية تنفيذا كاملا عن طريق إنشاء هيئات تنفيذية وطنية، فضلا عن تكييف التشريعات الوطنية تماما لتحقيق ذلك الهدف.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

وقد أثبت المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية المعقود في عام ٢٠١١ بشكل مقنع أن الدول الأطراف تدعو إلى تعزيز النظام، فضلا عن الدعوة إلى تعزيز الشفافية ومساءلة الدول عن أنشطتها في المجال البيولوجي. ونؤيد بوجه عام نتائج ذلك المؤتمر الاستعراضي. ومن المهم للغاية أن يتيح تحليل كل مادة من مواد الاتفاقية للدول الأطراف إظهار الكيفية التي تنظر بها إلى تنفيذ الاتفاقية، بالإضافة إلى ما يتعين القيام به لتعزيز تنفيذها.

ثانيا، أشدد على أهمية تبادل المعلومات عن الأنشطة البيولوجية الوطنية بطريقة منتظمة من أجل تعزيز الثقة بتلك الأنشطة.

ويتمثل العنصر الثالث الذي أود أن أشدد عليه في أن الدول الأطراف قد وافقت على إنشاء قواعد بيانات مناسبة، بغية تحسين فعالية التعاون والمساعدة في استخدام التكنولوجيا البيولوجية المعاصرة للأغراض المدنية. ومع ذلك، فقد كشف المؤتمر عن استمرار وجود خلافات كبيرة بين الأطراف في العديد من المسائل الرئيسية المتعلقة بتعزيز نظام الاتفاقية. ويتعلق ذلك أولا بمشكلة تعزيز الثقة في الامتثال التام للاتفاقية من قبل الدول الأطراف. وهناك قلق متزايد إزاء عدم كفاية الرقابة على البحوث البيولوجية التي يمكن أن تكون للمواد التي تنتجها استخدامات مزدوجة. ولم تتحقق وحدة الصف بعد بين الأطراف، فيما يتعلق بمعالجة المسائل ذات الصلة بتنفيذ المادة العاشرة التي تتناول تقديم المساعدة إلى الأنشطة البيولوجية السلمية.

وما زلنا نؤمن بأن وضع آلية مناسبة للرقابة يشكل عنصرا رئيسيا في تعزيز الاتفاقية وكفالة الثقة في تنفيذها. والاتحاد الروسي على استعداد تام للمشاركة في العمل البناء، والتعاون مع جميع الدول الأطراف، بغية كفالة المضي قدما نحو التوصل إلى توافق في الآراء مقبول بالنسبة للجميع في فترة ما بين الدورتين هذه.